جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

عنوان الدرس4:

المناهج العقلية

أستاذ الدرس: عطوي خالد أستاذ محاضر قسم "أ"

الفئة المستهدفة: طلبة السنة الأولى ليسانس، شعبة - الحقوق-

الحجم الساعي: 1 ساعة و 30 دقيقة في الأسبوع

أهداف الدرس:

تتمثل أهداف الدرس فيما يلي

- تعريف الطلبة على المناهج المستعملة في العلوم القانونية
- تعريف الطلبة تصنيفات المناهج العلمية
- تعريف الطلبة المناهج العقلية المستخدمة في العلوم القانونية
- تعريف الطلبة على مناهج الاستقراء والاستنباط والاستدلال وكيفيات استخدامها في العلوم القانونية

ملخص الدرس:

يتضمن هذا الدرس ثلاثة محاور، يشمل المحور الأول المنهج الاستقرائي أو كما يسمى بالمنهج التجريبي أو المنهج التأصيلي (المطلب الأول)، أما المحور الثاني فيشمل المنهج الاستنباطي أو التحليلي (المطلب الثاني)، في حين يشمل المحور الثالث كل ما يتعلق بالمنهج الاستدلالي (المطلب الثالث).

السنة الجامعية: 2022/2021

الفصل الثالث:

المناهج المستعملة في العلوم القانونية

رغم التقاء مفكري علم المناهج في تعداد مناهج البحث العلمي، إلا أنهم اختلفوا حول تصنيف وحصر هذه المناهج[1]، ولهذا السبب كشفت الدراسات المتخصصة عن وجود نوعين من التصانيف، النوع الأول منها يتمثل في التصانيف غير المعيارية أو التصانيف التي لا تقوم على أي معيار، كتصنيف ويثني "withney"[2]، أو ماركيز "Marquis"[3]، أو جود و سكيتس (good/scates)[4]،أو أحمد بدر[5]، أو عامر قنديلجي[6]، أما النوع الثاني فتمثل في التصانيف المعيارية التي تأخذ بأحد المعايير في التصنيف، فقد صنفها البعض على أساس طبيعة المنهج إلى مناهج نظرية كالمنهج التاريخي، الوصفي، الاجتماعي والأخلاقي، ومناهج علمية تطبيقية كالمنهج التحليلي، التجريبي، الإحصائي والمقارن، كما ذهبت الدراسات إلى صعوبة تصنيف المناهج أساس طبيعة الظاهرة المدروسة بحكم اشتراكها في دراسة الظواهر كما هو الحال في العلوم الاجتماعية، رغم كثرة استخدام المناهج النظرية في البحوث النظرية والمناهج العلمية في البحوث التطبيقية[7]. كما صنفت على أساس الهدف إلى المنهج التحليلي، المنهج الوصفي، المنهج التجريبي و المنهج التاريخي[8]. و على أساس طريقة التفكير إلى المنهج الاستدلالي، المنهج الاستقرائي، المنهج المعياري، وعلى أساس الأسلوب الإجرائي إلى المنهج التاريخي، الوصفي، التجريبي، منهج دراسة الحالة، منهج تحليل المحتوى[9]. كما اعتبر البعض أن المنهج التاريخي، و الاستدلالي، والتجريبي والجدلي هي مناهج كبرى أصلية متفق عليها بين علماء المناهج، الأمر الذي جعلهم يعتبرون المناهج الأخرى هي مناهج غير أصلية[10].

تتعدد مناهج البحث العلمي بتعدد المناهج الفلسفية كالمنهج الميتافيزيقي والمنهج الجدلي، والمناهج المنطقية المشتركة: مثل منهج الاستنباط والاستقراء والاستدلال، والمناهج العلمية المشتركة: كالمنهج الرياضي والمنهج التجريبي ومنهج الملاحظة، والمناهج العلمية الجزئية الخاصة بكل علم[11]، ولذلك ستقتصر دراستنا على المناهج التي يمكن الاستعانة بها في علم القانون وهي المناهج المشتركة التي تبنى على أساس العمليات العقلية (المبحث الأول)، والمناهج التي تبنى على أساس الأسلوب الإجرائي (المبحث الثاني).

---

[1] احميدوش مدني، المرجع السابق، ص39.

[2] يقسم ويثني المناهج إلى: منهج وصفي منهج تاريخي، منهج تجريبي، البحث الفلسفي، البحث الاجتماعي، البحث الإبداعي.

[3] يقسم ماركيز المناهج إلى: المنهج الفلسفي ،منهج دراسة الحالة،المنهج التاريخي، منهج المسح ،المنهج التجريبي.

[4] قسم جود و سكيتس المناهج إلى: المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، منهج المسح الوصفي، المنهج التجريبي، منهج دراسة الحالة، منهج دراسة النمو و التطور و الوراثة، انظر: كمال دشلي، المرجع السابق، ص 54.، عبد القادر حوبة، المرجع السابق

[5] قسم احمد بدر المناهج إلى منهج البحث الوثائقي التاريخي، منهج البحث التجريبي، منهج البحث الميداني (المسح)، منهج دراسة الحالة، منهج الدراسة الإحصائية.، انظر: زينب عبد الرزاق عبود الهنداوي، **تصنيف مناهج البحث العلمي**، جامعة بابل ، 2016/12/28، الرابط: http://www.uoBabylon.e du.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=9&lcid=59009 ، تاريخ المشاهدة: 20 مارس 2019.

[6] قسم المناهج إلى الوثائقي (التاريخي)، الوصفي (دراسة مسحية، دراسة حالة)، التجريبي، الإحصائي.، انظر: المرجع نفسه.

[7] كمال دشلي، المرجع السابق، ص 55.

[8] أكاديمية الوفاق للبحث العلمي والتطوير، **مناهج البحث العلمي وطريقة استخدامها في رسائل الدراسات العليا**، الرابط:https://wefaak.com ، تاريخ المشاهدة: 20 مارس 2019.

[9] عطية وليد، **مناهج البحث العلمي بين جدل التصنيف وطرائق الاستخدام**، أشغال الندوة العلمية حول منهجية البحث العلمي يوم 05 ماي 2006، جامعة محمد لمين دباغين، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، اعداد نادية سعيد عيشور، تقديم عبد الرحمان برقوق، مؤسسة حسين رايس الجبل للنشر والتوزيع، قسنطينة ، 2017، ص 213- 221.

[10] ماثيو جيدير، **منهجية البحث**، ترجمة ملكة ابيض، تنسيق محمد عبد النبي السيد غانم، دون تاريخ، ص 76.

[11] صالح طليس، المرجع السابق، ص 31.

المبحث الأول: المناهج العقلية المستخدمة في العلوم القانونية

تعرف المناهج العقلية بتلك المناهج التي يسير فيها العقل في نطاق أصول وقواعد منظمة ومرئية ومقصودة من أجل اكتشاف ما يمكن من الحقيقة أو الحصول على المعرفة[1]، فالمناهج العقلية هي نوعية من مناهج البحث العلمي التي تحكم العقل والمنطق والتفكير[2]، ولهذا السبب سماها البعض بمناهج التفكير العقلي[3]، والبعض الآخر بالمناهج العقلية التأملية تمييزا لها عن المناهج التلقائية التي يسير فيها العقل سيرا طبيعيا نحو المعرفة أو الحقيقة دون تحديد سابق للأساليب و القواعد[4]، ولذلك تجدر الإشارة إلى أن وصف المناهج العقلية بهذه التسمية لا يعني أنها تحتوي على كل المناهج العقلية وأن غيرها من المناهج لا يستعمل العقل، بل المقصود بذلك هو اعتمادها على إعمال الذهن والارتكان إلى التأمل[5].

لقد قسم الأكاديميون مناهج البحث وفق العمليات المنطقية العقلية إلى ثلاث مناهج رئيسية هي: المنهج الاستقرائي أو كما يسمى بالمنهج التجريبي أو المنهج التأصيلي (المطلب الأول)، المنهج الاستنباطي أو التحليلي (المطلب الثاني)، والمنهج الاستدلالي (المطلب الثالث).

المطلب الأول:

المنهج الاستقرائي

يسمى المنهج الاستقرائي في بعض المراجع بالمنهج التجريبي[6]، وفي بعض المراجع الأخرى بالمنهج التأصيلي[7]، وهو يعد أحد أنواع مناهج البحث العلمي التي يتجه فيها الباحث لجمع المعلومات اللازمة عن طريق الملاحظة الدقيقة للظواهر في صورتها الجزئية، ثم تعميم نتائج البحث التي توصل إليها على جميع أفراد المجتمع الخاص بالدراسة؛ من خلال الاعتماد على التجارب والتقديرات اللازمة[8].

يثير المنهج الاستقرائي باعتباره واحدا من المناهج العقلية المستخدمة في العلوم القانونية، تساؤلين مختلفين، التساؤل الأول منهما متعلق بمفهوم هذا المنهج (الفرع الأول)، أما التساؤل الثاني فهو متعلق بأهم مجالات استخدامه في العلوم القانونية، أي التساؤل عن أهم الفروع القانونية التي يجوز للباحث أن يستخدم فيها المنهج الاستقرائي (الفرع الثاني).

الفرع الأول

الإطار المفاهيمي للمنهج الاستقرائي

يعالج الإطار المفاهيمي للمنهج الاستقرائي ثلاثة محاور مترابطة مع بعضها البعض، المحورين الأول والثاني منهما متعلقين على التوالي بمفهوم الاستقراء و المنهج الاستقرائي والفرق بينهما (أولا)، أما المحور الثالث فهو متعلق بخطوات هذا المنهج وإجراءاته وشروطه (ثانيا).

---

[1] صالح طليس، المرجع السابق، ص 31.

[2] أنواع مناهج البحث العلمي، الرابط:https://www.maktabtk.com/blog/post/66.html ، تاريخ المشاهدة: 20 مارس 2019.

[3] عطية وليد، المرجع السابق، ص 213.

[4] فؤاد نضيف، **تلخيص مادة المناهج القانونية و الاجتماعية من مطبوع الدكتور بنطلبة**، الرابط: http://www.fsjes-agadir.info/vb/showthread .php?t=17387، تاريخ المشاهدة: 20 مارس 2019.

[5] عبود عبد الله العسكري، **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية**، ط02، دار النمير، دمشق، سورية، 2004، ص 04.

[6] جابر جاد نصار، المرجع السابق، ص 34.

[7] صالح طليس، المرجع السابق، ص 32.

[8] المنارة للاستشارات، **أنواع مناهج البحث (المنهج التاريخي- المنهج الاستقرائي)**، الرابط: https://www.manaraa.om/post/2789 /، تاريخ المشاهدة: 20 مارس 2019.

أولا: مفهوم المنهج الاستقرائي

يقصد بمفهوم المنهج الاستقرائي مسألتين متتاليتن، المسألة الأولى منهما تتمثل في تعريف الاستقراء وذكر أنواعه (1)، أما المسألة الثانية فتتمثل في تعريف المنهج الاستقرائي، لأن تعريف الاستقراء بدون التركيز على جوانبه العلمية اللازمة التي تضفي عليه مفهوم المنهج، سيبعد مفهومه عن مفهوم المنهج الاستقرائي(2).

1: مفهوم الاستقراء

لتحديد مفهوم الاستقراء سيتم تعريفه لغة (أ)، ثم اصطلاحا (ب).

أ: تعريف الاستقراء لغة

الاستقراء مصدر من استقرى يستقري، ووزنه: استفعال، ويرجع اشتقاقه إلى مادتين:

الأولى، مادة قَرَوَ، يقال: قرا يقرو قرْوا، والقرْوُ: التتبع والقصد.

الثانية، مادة قَرَيَ، يقال: قرى يقري قريا، والقرْيُ: الجمع[1].

لقد ورد في معجم المعاني الجامع اِسْتِقْراءُ الوَقائِعِ بمعنى تَتَبُّعُها عَنْ قُرْبٍ مُعايَنَةً وَمُشاهَدَةً لِلْوُصولِ إلى أحْكامٍ عامَّةٍ، الاسْـتِقْرَاءُ (في المنطق): تتبع الجزئيات للوصول إلى نتيجة كُلِّيَّة الاستقراء:(الفلسفة والتصوُّف) الاستدلال العقلي والانتقال به من الخصوص إلى العموم[2].

الاستقراء لغة من قرأ الأمر أي تتبعه، ونظر في حاله، وهناك من يرى أنه من قرأت الشيء بمعنى جمعته وضممت بعضه إلى بعض ليُرى توافقه واختلافه، وكلا الأمرين يعني التتبع لمعرفة أحوال شيء ما[3].

الاستقراء كلمة يونانية تعني حسب التعريف اليوناني أن العقل هو الذي يقود إلى الإنسان للقيام بالتجارب والاختبارات التي تؤدي إلى اكتشاف القوانين[4].

ب: تعريف الاستقراء اصطلاحا

يعرف الاستقراء اصطلاحا بأنه الاستدلال من الخاص إلى العام، أو من الجزئيات إلى الكليات، وهو ثلاثة أنواع :

1) **الاستقراء الكامل**: يطلق عليه تسمية الاستقراء الصوري أو التام أو الإحصائي أو اليقيني، و معناه إحصاء كل الأمثلة الجزئية في مقدمات واضحة تنتهي إلى نتيجة عامة تندرج تحتها كل الأمثلة[5]، أو هو: انتقال الذهن من الحكم على جميع الجزئيات إلى الحكم على كلية[6]، كما عرف بأنه: الاستقراء الذي يعتمد على الملاحظة بشكل مباشر؛ إذ يقوم الباحث من خلاله بمراقبة جميع مفردات الظاهرة التي يقوم بدراستها قبل إصدار القرار العام حولها، أي أنه يقوم بقراءة كافة المعلومات حول جزئية البحث قبل الحكم عليها، وهذا ما يجعله يعتبر من أنواع الاستقراء البطيئة التي تحتاج إلى حرصٍ تامٍ من الباحث أثناء ملاحظة الظاهرة، و لكن رغم أن هذا النوع من الاستقراء يحتاج إلى وقت طويل من أجل معرفة جميع مكونات أو مفردات الظاهرة، إلا أنه يساهم في تقديم نتائج دقيقة، وصحيحة[7] . ولتدليل على هذا النوع من الاستدلال نشير إلى إنه إذا كانت كل

---

[1] أيمن محمد الزهر، **الاستقراء ومجالاته في العلوم الشرعية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 01، 2013، ص 452.

[2] تعريف ومعنى الاستقراء في معجم المعاني الجامع، الرابط: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-a ، تاريخ المشاهدة: 20 مارس 2019.

[3] المنهج الاستقرائي، الرابط:-site.iugaza.edu.ps/ak**allo**ub/files/5، تاريخ المشاهدة: 20 مارس 2019.

[4] أكاديمية الوفاق، المنهج الاستقرائي وأنواعه في البحث العلمي، الرابط: تاريخ المشاهدة: 20 مارس 2019.

[5] ابراهيم مصطفي ابراهيم، **منطق الاستقراء(المنطق الحديث)**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1999، ص 33.

[6] أكاديمية الوفاق، المنهج الاستقرائي وأنواعه في البحث العلمي، المرجع السابق.

[7] مجد خضر، خطوات المنهج الاستقرائي، 28 سبتمبر 2016، الرابط:https://mawdoo3.com ، تاريخ المشاهدة: 20 مارس 2019.

من الدولة والولاية والبلدية تعتبر مرافق عامة، و منازعات الدولة والولاية والبلدية هي منازعات إدارية وفقا لقانون الإجراءات المدنية والإدارية رقم 09-08، فأن كل منازعات المرافق المذكورة هي منازعات إدارية وفقا لذات القانون.

2) **الاستقراء الناقص:** يطلق عليه تسمية الحدس أو الاستقراء التعميمي أو الاستقراء غير اليقيني؛ و هو تلك العملية التي نصل عن طريقها إلى إدراك المقدمات الأولى أو الحقائق الضرورية بواسطة بعض الأمثلة الجزئية التي تكشف عنها[1]،أو هو: تتبع بعض جزئيات الكلي المطلوب معرفة حكمه[2]، أو هو: الاستقراء الذي يعتمد على دراسة بعض الملاحظات أو المفردات أو الجزئيات المرتبطة بالموضوع العام للدراسة قبل إصدار الحكم العام حولها، وما يميز هذه الملاحظات أو المفردات أو الجزئيات هو إمكانية استقرائها بسهولة بسبب ظهورها، ومن الأمثلة عليها المفاهيم، والتّعريفات، والنقاط، والمعلومات المُرقّمة، وهذا ما يجعل هذا النوع من الاستقراء لا يحتوي على المعلومات الشاملة بسبب تجاهل الباحث لمعلومة مهمة بإمكانها التأثير سلبيا على محتوى الاستقراء، ولكن هذا النوع من الاستقراء يعتبر من أكثر الأنواع استخداما في الأبحاث والدراسات العلمية[3]، وللتدليل على ذلك نقول إذا كانت كل الجماعات الإقليمية التي تخضع لرقابة مجلس المحاسبة تخضع للرقابة الإدارية، لذلك فأن كل الهيئات العمومية التي تسري عليها قواعد المحاسبة تخضع للرقابة الإدارية.

3) **الاستقراء الجدلي:** هو استقراء جميع الآراء التي قيلت حول مسألة معينة ثم استنتاج كل النتائج التي يؤدي إليها كل رأي من الآراء ثم مقارنة هذه النتائج مع بعضها البعض. ومقارنة هذه النتائج بحقائق يقينية مسلم بها[4]. وللتدليل على ذلك نقول إذا كان الفقه قد اختلف حول مدى إلزامية القانون الدولي العام إلى مدارس فقهية مختلفة، إلا أن ذلك لا ينفي الصفة الإلزامية للقانون الدولي لأن كل القواعد القانونية تتميز بالعمومية والتجريد والإلزام، وهذه حقيقة قانونية لا ينكرها أي دارس للقانون.

2: تعريف المنهج الاستقرائي

لقد وردت هناك جملة من التعاريف للمنهج الاستقرائي، نورد بعضا منها على الشكل التالي:

التعريف الأول: المنهج الاستقرائي يعني استقراء الأجزاء ليستدل منها على حقائق تعمم على الكل باعتبار أن ما يسري على الجزء يسري على الكل، فجوهر المنهج الاستقرائي هو الانتقال من الجزئيات إلى الكليات أو من الخاص إلى العام[5].

التعريف الثاني: الاستقراء هو عبارة عن استدلال تصاعدي حيث ينطلق الباحث من الجزء إلى الكل، أي من الظاهرة الجزئية إلى الظاهرة الكلية[6].

ما أخذ عن التعريفين الأول والثاني هو أنهما لم يميزا بين مفهوم الاستقراء ومفهوم المنهج الاستقرائي الذي يلزم لتحققه جملة من الخطوات العلمية المنظمة والدقيقة.

---

[1] ابراهيم مصطفي ابراهيم، المرجع السابق، ص 35.

[2] صالح طليس، المرجع السابق، ص 32.

[3] مجد خضر، خطوات المنهج الاستقرائي، المرجع السابق.

[4] ابراهيم مصطفي ابراهيم، المرجع السابق، ص 38.

[5] صالح طليس، المرجع السابق، ص 32.

[6] عبد القادر حوبة، المرجع السابق.

التعريف الثالث: المنهج الاستقرائي هو:"عبارة عن عملية دقيقة تهدف إلى جمع البيانات، وملاحظة الظواهر المرتبطة بها من أجل الربط بينها بمجموعة من العلاقات الكلية العامة"[1]، أو هو: "منهج البحث في العلوم التجريبية كالطبيعة والكيمياء والأحياء، كما تستخدمه بعض العلوم الانسانية كالتاريخ والنفس والاجتماع. يهدف إلى الكشف عن اطراد الظواهر وانطوائها تحت قوانين بعينها، ويستلزم هذا المنهج تطبيقا واعيا لمجموعة من الخطوات والإجراءات يمكن تصنيفها في ثلاث مراحل هي مرحلة الملاحظة والتجربة ومرحلة تكوين الفروض العلمية ومرحلة تحقيقها[2].

التعريف الرابع: هو: "الأسلوب البحثي الذي يستخدمهُ الباحث في تعميم دراسته الخاصة على الدراسة العامة المرتبطة بالموضوع الذي يبحثُ فيه، أي يربطُ بين الدّراسةِ التي عمل على تنفيذها بصفتها جُزءاً من كُل"[3].

ما لوحظ على التعريفين الثالث والرابع هو أنهما ركزا على مفهوم المنهج الاستقرائي، لأنهما اشتملا على عدد من العبارات والفقرات الدالة على الخطوات المنهجية التي تضفي على المنهج الاستقرائي صفته العلمية.

ثانيا: خطوات المنهج الاستقرائي وإجراءاته

سيتم التطرق في هذا الخصوص إلى خطوات المنهج الاستقرائي (1) وإجراءاته وشروطه (2).

1: خطوات المنهج الاستقرائي

يعتمد تطبيق المنهج الاستقرائي على ثلاث خطوات رئيسية هي: الملاحظة (أ)، الفرضيات (ب)، النتائج (ج).

أ- الملاحظة: تبدأ نقطة البداية في المنهج الاستقرائي بملاحظة الظواهر الكونية أو الاجتماعية أو الانسانية، وجمع كافة المعلومات والبيانات عنها، وتحليلها، وتصنيفها، وتلخيصها للمساهمة في إدراك المنهج الاستقرائي المتبع في تطبيق الدراسة، سواء كانت تلك الملاحظة باستخدام الحواس أو بما يساعدها من أدوات علمية في تيسير ذلك[4].

هذا، ولكي تؤدي الملاحظة دورها في تحقيق الاستقراء لا بد من توفر جملة من الشروط هي:

1) توفر الأفكار التي يحتاج إليها الباحث لتطبيق المنهج الاستقرائي، سواء كانت هذه الأفكار قد اهتم بها الباحث عن قصد ودراية، أو كان قد استنتجها دون التفكير بها، أو كان قد حصل عليها فجأة أثناء بحثه.
2) أن تكون الأفكار قابلة للتكرار والتطبيق في المناهج البحثية المستخدمة في الاستقراء.
3) أن تكون الأفكار مناسبة للتفسير، أي تحتوي على مجموعة من المعلومات المفهومة.
4) أن تكون الأفكار موضوعية وتساهم في تقديم خدمة مناسبة للمنهج الاستقرائي[5].

ب- الفرضيات: هي مرحلة تتعاصر في وقتها مع مرحلة الملاحظة يقوم فيها الباحث بتدوين جميع الملاحظات التي يتوقع مساهمتها في الوصول إلى تفسير معين للمنهج الاستقرائي، وهذا ما جعل البعض يسمي هذه المرحلة بمرحلة تدوين الفروض أو المعطيات التي يخلص منها الباحث إلى نتيجة معينة.

ج: التجارب: هي عبارة عن اختبار يجريه الباحث ضمن المنهج الاستقرائي يساعده على تحديد مدى نجاح تطبيق المنهج في النطاق المخصص له، إذ في هذه المرحلة يقوم الباحث باختبار صحة الفرضيات التي تم

---

[1] مجد خضر، خطوات المنهج الاستقرائي، المرجع السابق.

[2] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص 05.

[3] مجد خضر، خطوات المنهج الاستقرائي، المرجع السابق.

[4] جابر جاد نصار، المرجع السابق، ص 35.

[5] مجد خضر، خطوات المنهج الاستقرائي، المرجع السابق.

تدوينها حتى يصل إلى نتيجة يسهل تعميمها، ومن ثمة صياغة قاعدة عامة تعبر عن العلاقة بين الجزء والكل الذي يتحد فيه جميع الأجزاء أو أغلبها[1].

2: اجراءات المنهج الاستقرائي وشروطه

تختلف اجراءات المنهج عن خطواته في كون إجراءات المنهج هي جميع العمليات التي يقوم بها الباحث منذ بداية الملاحظة إلى غاية الوصول إلى النتائج العامة، وهذا يدل على أن خطوات المنهج ما هي في الحقيقة إلا إجراء من إجراءاته، لكنها في مقابل ذلك تعتبر هي الأطار العام الذي ينبغي أن تسير فيه هذه الإجراءات، لأن كل المناهج تشترك في منهجية واحدة، وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا الخصوص إلى اجراءات المنهج الاستقرائي (أ) ثم شروطه (ب)

أ: اجراءات المنهج الاستقرائي

تتمثل اجراءات المنهج الاستقرائي فيما يلي:

- الملاحظة وأدواتها المختلفة وتصنيف المشاهدات في ضوء التحليل والمقارنة.
- اختيار الوقائع المتشابهة، ووضع فروق تدور حول العلة أو القانون.
- التحقق باستخدام القواعد التجريبية.
- الاستنباط وما يتعلق به من برهان و تفسير.
- ترتيب النتائج
- صيغة القانون العلمي أو تكوين النظرية المناسبة في القضية محل البحث[2].

ب: شروط المنهج الاستقرائي

لبناء القاعدة الكلية على أساس المنهج الاستقرائي يستلزم تتوافر ثلاثة شروط هي:

1- أن تكون نتيجة الاستقراء قد تم تكرار تقريرها في النصوص أو الملاحظات، أو في القواعد التي تتصل بتلك الظاهرة أو المشكلة المبحوثة.

2- التأكيد بأن نتيجة الاستقراء قد تم تأكيد مضمونها في مواضع كثيرة، بحيث يجب أن يكون المضمون صحيحا وغير مختل، كما يجب أن لا يتغير المضمون، ولا يظهر بنفس النتيجة التي ظهر فيها في مواضع ثانية سابقة.

3- الانتشار وهذا يعني أن ينتشر المعنى في المجالات التي تتعلق بالمشكلة أو الظاهرة التي يتم دراستها، بشرط ألا يقتصر الانتشار على باب واحد من أبواب هذه المشكلة، أما في الحالة التي تكون فيها الجزئيات التي تم استقراؤها في قضية واحدة أو مشكلة واحدة، فإن مسألة انتظام الاستقراء وتعميمه وانتشاره وشموله قد لا تكون قطعية، وذلك لأن نتيجة الاستقراء قد تكون ظنية وغير مقطوع بها[3].

الفرع الثاني

استخدامات المنهج الاستقرائي في العلوم القانونية

رغم أن معظم كتب مناهج البحث العلمي قد رأت أن بداية استخدام المنهج الاستقرائي في البحث كانت على يد فرنسيس بيكون "1561- 1626 م" و كلود برنارد "1813- 1878م" و جون ستيوارت ميل" 1806-

---

[1] جابر جاد نصار، المرجع السابق، ص 35.

[2] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص 05.

[3] أكاديمية الوفاق، المنهج الاستقرائي وأنواعه في البحث العلمي، المرجع السابق.

1873 م" و غيرهم من المفكرين الغربيين، إلا أن ذلك لا يغفل الإسهامات المنهجية لعلمائنا المسلمين في حقل المنهج الاستقرائي كما دلت على ذلك دراسات ابن الهيثم "965 – 1040 م" في علم البصريات، و ابن النفيس" 1213- 1288 م" في علم الطب و البتاني "858-929 م " و الطوسي "1201- 1274 م" في علم الفلك و ابن حيان "721-815 م " في علم الكيمياء و ابن خلدون"1332- 1406 م" في علم العمران[1]، فالاستقراء ليس فقط كما صوره فرانسيس بيكون و جون ستيوارت مل بأنه منهج البحث في العلوم التجريبية[2]، لأنه طبق قبل ذلك من قبل أرسطو" 384- 322 ق م" في نظريته حول نشأة الدولة، كما طبق بعد ذلك مع بداية القرن الثامن عشر في دراسة العديد من الظواهر الاجتماعية والقانونية والإدارية مثل الدراسات والأبحاث المتعلقة بعلاقة القانون بالحياة الاجتماعية وعلاقة القانون بمبدأ تقسيم العمل الاجتماعي وتلك المتعلقة بظاهرة التجريم وفلسفة العقاب، والدراسات الخاصة بإصلاح وإعداد الإصلاحات التشريعية والقضائية[3].

تعتبر فروع القانون العام من أهم مجالات تطبيق المنهج الاستقرائي (أولا)، كما يعتبر القانون المقارن من أهم المجالات القابلة لتطبيق هذا المنهج (ثانيا).

أولا: استخدام المنهج الاستقرائي في فروع القانون العام

لقد جري الفقه على تقسيم القانون العام إلى قانون إداري وقانون دستوري وقانون جنائي، وعلى هذا الأساس سيتم التطرق إلى استخدام المنهج الاستقرائي في هذه الفروع، بداية بالقانون الدستوري (1) ثم القانون الإداري (2) ثم الجنائي (3).

1: استخدامات المنهج الاستقرائي في القانون الدستوري:

لقد قام الفيلسوف "أرسطو" باستعمال المنهج الاستقرائي في دراسته للدولة والحكومة حيث انتقل في نظريته التي صاغها في هذا الإطار من الجزء إلى الكل، معتبرا أن الأسرة و القرية تمثل الجزء أما الكل فيتمثل في الدولة، و التي يعتبرها "أرسطو" بأنها نتاج تطور تاريخي مر بمراحل اجتماعية للوصول إلى مرحلة الدولة و هي : الأسرة القرية ، الدولة[4]. كما يمكن استخدام المنهج الاستقرائي من قبل الباحثين إذا أرادوا أن يحددوا طبيعة مبدأ الفصل بين السلطات في الدولة كقاعدة عامة يريدون الوصول إليها بعدما يحددوا علاقة السلطة القضائية بالسلطة التنفيذية، ثم علاقة السلطة القضائية بالسلطة التشريعية ثم علاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية. كما يمكن استخدام المنهج الاستقرائي لمعرفة اتجاهات أحكام القضاء من موضوع معين، لبيان القاعدة العامة التي تحكم الموضوع، كما فعل ذلك القضاء المصري من فكرة الرقابة على دستورية القوانين عندما اتجهت أحكام القضاء إلى الإقرار بأحقيته في الرقابة على دستورية القوانين متى دفع أمامه بذلك، الأمر الذي جعل أحكام القضاء تقر في نهاية الأمر بحقها في الرقابة على دستورية القوانين، المسألة التي دفعت المشرع المصري إلى تقنينها من خلال القانون رقم 81 لعام 1969[5].

---

[1] عبد العالي المتقي، **المنهج الاستقرائي عند الإمام الشاطبي**، 2007/07/07، الرابط: http://www.diwanalarab.com/spip.php?article9326، تاريخ المشاهدة: 21 مارس 2019.

[2] محمود فهمي زيدان، **الاستقراء والمنهج العلمي**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1977، ص05.

[3] صالح طليس، المرجع السابق، ص 32.

[4] حوبة عبد القادر، المرجع السابق.

[5] جابر جاد نصار، المرجع السابق، ص 35.

2: استخدامات المنهج الاستقرائي في القانون الإداري

يعتبر القانون الإداري من أكثر فروع القانون العام قابلية لتطبيق المنهج الاستقرائي، لما تتميز به قواعده من واقعية وعلمية وتطبيقية واجتماعية ووظيفية، إضافة إلى كونها تتميز بالحركية والحيوية والتغيير والتفاعل المباشر مع الواقع المحسوس، والمتداخل والمعقد والسريع التطور[1] ، وكمثال عن استخدام المنهج الاستقرائي في القانون الإداري نشير إلى أن الفقه الفرنسي قد خلص إلى قاعدة عامة تقضي بالصفة القضائية لقواعد القانون الإداري، بعدما لاحظ أن القضاء قد أصدر العديد من الأحكام خلال مراحله المتمثلة في الإدارة القاضية أو القضاء المقيد أو القضاء المفوض؛ قد جعلته يتميز بسهولة تطبيقه داخل المحاكم؛ لأن هذا القانون قد اعتمد في وجوده على عنصر القضاء الإداري كوسيلة من الوسائل التشريعية التي تهتم بحل المنازعات الإدارية.

3: استخدامات المنهج الاستقرائي في القانون الجنائي

تظهر استخدامات المنهج الاستقرائي في الكثير من قواعد القانون الجنائي[2] التي تتميز بالحيوية والتفاعل المباشر مع الواقع المحسوس للمجتمع، مثل القواعد التي تكفل لقضاة الحكم الحرية في تقدير أدلة الشهادة أو الاعتراف أو المحررات أو القرائن أو الخبرات العلمية، من أجل تكوين قناعة شخصية لهم في إدانة المتهمين أو تبرئتهم تطبيقا لمبدأ الاقتناع الشخصي[3]؛ كما نصت على ذلك المادتين 212[(4)] و 307 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري[(5)]. كما يظهر استخدام المنهج الاستقرائي بشكل جلي في الاختصاصات الممنوحة لقضاة التحقيق في إصدار الأوامر أو القرارات الخاصة بإحالة المتهم على المحاكمة أو بأن لا وجه للمتابعة أو غيرها من الأوامر والقرارات الأخرى، بعد دراستهم الملف المعروض أمامهم من حيث تقدير وجود أدلة كافية لتكوين قناعتهم الشخصية في إصدار الأوامر أو القرارات [(6)].

ثانيا: استخدامات المنهج الاستقرائي في القانون المقارن

يعتبر القانون المقارن واحدا من أهم مجالات استخدام المنهج الاستقرائي؛ نظرا لما يتميز به من خصائص و مميزات تجعله مجالا خصبا لاستخدام الاستقراء الممنهج، وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا الخصوص لتعريف القانون المقارن (1)، وحالات استخدام المنهج الاستقرائي في هذا القانون (2).

1: تعريف القانون المقارن

توجد هناك عدة تعاريف للقانون المقارن، نذكر بعضها على الشكل التالي:

---

[1] صالح طليس، المرجع السابق، ص 33.

[2] القانون الجنائي هو تلك القواعد القانونية التي تحدد سياسة التجريم والجزاء وكذا لكيفية اقتضاء الدولة لحقها في العقاب بما يضمن حقوق المتهم انظر: بارش سليمان، **شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري**، دار الشهاب للطباعة والنشر، باتنة، 1986، ص 13.

[3] بهلولي مراد، الحدود القانونية لسلطة القاضي الجزائي في تقدير الأدلة، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011، ص 40.

[4] يجوز اثبات الحكم بأي طريق من طرق الإثبات، ماعدا الأحوال التي ينص فيها القانون على خلاف ذلك، وللقاضي أن يصدر حكمه تبعا لإقناعه الخاص".

[5] نصت هذه المادة على ما يلي:"إن القانون لا يتطلب من القضاة أن يقدموا حسابا على الوسائل التي بها وصلوا إلى تكوين اقتناعهم، ولا يرسم لهم قواعد بها يتعين عليهم أن يخضعوا لها على الأخص تقدير تمام أو كفاية دليل ما، ولكنه يأمرهم أن يسألوا أنفسهم في صمت وتدبر، وان يبحثوا بإخلاص ضمائرهم في أي تأثير قد أحدثته في إدراكهم الأدلة المسندة للمتهم وأوجه الدفاع عنها، ولم يضع لهم القانون سوى هذا السؤال الذي يتضمن كل نطاق واجباتهم. هل لديكم اقتناع شخصي؟".

[6] جيلالي بغدادي، **التحقيق، دراسة مقارنة نظرية وعملية**، ط1، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 1999، ص 61.

التعريف الأول: القانون المقارن هو النشاط الفكري الذي يقوم به الباحث من خلال إجراء دراسة موضوعها قانوني، ومنهجها الموازنة والمقارنة بين عدة قوانين أو بين الأنظمة القانونية الرئيسة في العالم، كالشريعة الإسلامية، والنظام القانوني الروماني الجرماني أو نظام الشريعة العامة الإنكليزية[1].

التعريف الثاني: القانون المقارن هو مجال دراسي مكرس للمقارنة المنظمة بين نظامين قانونيين أو أكثر، أو بين عناصر معينة من تلك النظم، من خلال تحليل مجموعة من الأفكار المشتركة والمختلفة بينها، والهدف من ذلك هو معرفة مكامن الإيجابيات والسلبيات في مختلف الأنظمة، ومدى نجاعة الوسائل أو المؤسسات القانونية التي يعتمد عليها كل نظام على حده[2].

2: حالات استخدام المنهج الاستقرائي في القانون المقارن

تتمثل حالات استخدام المنهج الاستقرائي في القانون المقارن فيما يلي:

أ- **الحالة الأولى:** تتمثل في استقراء الأصول التاريخية للمصطلحات والمؤسسات القانونية المختلفة، سواء كانت هذه المؤسسات سياسية أو إدارية أو قضائية، وهذا الاستقراء لن يكون إلا من خلال تفسير الاختلاف بين النظم القانونية المختلفة[3]، لأنه قد تبين من استقراء التاريخ أن النظم القانونية التي تسود المجتمع الحديث تختلف عن نظيراتها في النظم القديمة، ومن ثمة لن تكون هي نفسها التي ستحكم المجتمعات المقبلة، لأن المجتمعات البشرية في حالة تطور مستمر[4]، وهذا ما يجعل القانون المقارن مجال رحب لاستخدام المنهج الاستقرائي لأنه صار يتمتع بأهمية كبرى في الكشف عن الأصول التاريخية للكثير من المفاهيم القانونية، ومن ثم التعرف على وجود أو عدم وجود مثل هذه المفاهيم في القوانين الأجنبية.

ب - **الحالة الثانية**: تعتبر مشاريع توحيد القانون المقارن مجال مناسب لاستخدام المنهج الاستقرائي، لأن عملية التوحيد تتطلب اكتشاف نقاط الافتراق والتشابه بين القوانين المختلفة، ولذلك برز دور المنهج الاستقرائي في توحيد القانون المقارن من أجل إزالة، أو خفض التباين بين الأنظمة القانونية المختلفة أو من أجل إدماج القانون الموحد في القوانين الداخلية للدول[5].

ج- **الحالة الثالثة:** تتمثل في استخدام المنهج الاستقرائي في حل المشكلات التشريعية الراهنة؛ فبعدما كان البحث العلمي يستلزم الكثير من الوقت والجهد وتوفر الإمكانات، أصبح الآن المنهج الاستقرائي هو الوسيلة الأسهل والأسرع لحل بعض المشكلات الراهنة التي تعرفها النظم القانونية المختلفة، نظرا لما يوفره المنهج الاستقرائي من إمكانية للحصول على نتائج دقيقة وصحيحة تستند على أسس علمية هذا من ناحية[(6)]، ونظرا ونظرا لما يتميز به أيضا القانون المقارن من تنوع في النظم القانونية المختلفة من ناحية ثانية.

.

---

[1] عماد قطان، **القانون المقارن**، الرابط: http://arab-ency.com/law/detail/164052، تاريخ المشاهدة: 22 مارس 2019.

[2] القانون المقارن، الرابط:https://ar.wikipedia.org/wiki ، تاريخ المشاهدة: 22 مارس 2019.

[3] عماد قطان، المرجع السابق.

[4] صوفي حسن أبو طالب، **تاريخ النظم القانونية والاجتماعية**، جامعة القاهرة، دون دار نشر، 2007، ص 11.

[5] عماد قطان، المرجع السابق.

[6] مصطفى فؤاد عبيد، **نحو التطوير الاستراتيجي للنظم القانونية (3) استقراء القاعدة القانونية**، 2016/12/20، الرابط: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=541945&r=0، تاريخ المشاهدة: 22 مارس 2019.

المطلب الثاني:

المنهج الاستنباطي

رغم تسمية المنهج الاستنباطي بالاستدلالي[1]، أو البديهي[2]، أو التحليلي أو القياس[3]، إلا أن هناك نقاط تلاقي وافتراق واضحة بين هذه التسميات؛ لأن الاستنباط يرتبط بكافة العمليات الذهنية التي تبدأ داخل العقل في شكل فكرة عامة يعتبرها الباحث موضوع الاستنباط الذي ينطبق على الفرع أو الجزء من خلال النظرية القائلة بأن الفرع أو الجزء يقع ضمن الكل[4]، في حين أن هذه التسميات وإن كانت تعبر عن المنهج الاستنباطي في زاوية من زواياه المتعلقة بمفهوم هذا المنهج أو استخداماته المختلفة، إلا أنها تختلف عنها في جانب من الجوانب، وهذا ما جعل المفهوم الدقيق للمنهج الاستنباطي يثير تساؤلين مختلفين في هذا السياق، التساؤل الأول منهما متعلق بالإطار المفاهيمي للمنهج من حيث تعريفه وتأسيسه وتسمياته وخطواته وأدواته ومبادئه المختلفة (الفرع الأول)، أما التساؤل الثاني فمتعلق بمدى جواز استخدام هذا المنهج في العلوم القانونية هذا من جهة، ومجالات وحالات هذا الاستخدام من جهة ثانية (الفرع الثاني).

الفرع الأول

الإطار المفاهيمي للمنهج الاستنباطي

رغم إشارة البعض إلى اعتبار الفرنسي فرانسيس بيكون الأب الروحي للمنهج الاستنباطي[5]، إلا أن هذا لا ينفي استخدام علماء الشرع الحنيف لهذا المنهج من خلال سبرهم أغوار القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وما اندرج تحتهما وألحق بهما من آثار السلف، بالتأمل والتدبر والنظر، فكانت طبيعة عملهم تنطلق من النص في أعلى الهرم، مستخرجين منه الجزئيات الكثيرة، باتجاه قاعدة الهرم العريضة فكان نهج الاستنباط يعمل منْطلقاً من الكلِّية الواحدة باتجاه الجزئيات الكثيرة والمتعددة، فبرع جمهور العلماء المجتهدين في هذا الباب غاية البراعة، مما كان وما زال موضع إعجاب العقلاء، من أهل الملل المختلفة - فضلا عن أهل الإسلام - حتى غدت كثير من المستخرجات الفقهية موادا قانونية في بعض دساتير المجتمعات الغربية المعاصرة [(6)]، وهذا هو الأمر الذي اقتضى منا التطرق في هذا الإطار إلى مفهوم المنهج الاستنباطي من حيث تعريفه ومبادئه (أولا) وخطواته وأدواته المختلفة (ثانيا).

أولا: مفهوم المنهج الاستنباطي

يقصد بمفهوم المنهج الاستنباطي مسألتين مرتبطتين ببعضهما البعض، المسألة الأولى تتمثل في ذكر التعاريف الخاصة بالاستنباط و المنهج الاستنباطي (1)، المسألة الثانية تتمثل في تمييز المنهج الاستنباطي عن غيره من المناهج الأخرى المختلفة عنه والمرتبطة به (2).

1: تعاريف الاستنباط و المنهج الاستنباطي

توجد هناك جملة من التعاريف الخاصة بالاستنباط و المنهج الاستنباطي نذكر بعضا منها على النحو التالي:

---

[1] احميدوش مدني، المرجع السابق، ص 39.

[2] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق، ص 05.

[3] صالح طليس، المرجع السابق، ص34.

[4] محمد عبيدات، محمد أبو نصار، عقلة مبيضين، المرجع السابق، ص 48.

[5] أكاديمية BTS، المنهج الاستنباطي، https://www.bts-academy.com/blog_det.php?page=1309&title ، تاريخ المشاهدة: 23 مارس 2019.

[6] عدنان باحارث، **البحث العلمي بين الاستنباط والاستقراء**، الرابط:

http://www.bahareth.org/index.php?browse=monthlyArticle&id=131، تاريخ المشاهدة: 23 مارس 2019.

التعريف الأول: الاستنباط هو ذلك الاستدلال التنازلي الذي ينتقل فيه الباحث من الكل إلى الجزء، إي من الدراسة الكلية لظاهرة معينة وصولا إلى جزئياتها[1].

التعريف الثاني: الاستنباط هو استخراج المعاني من النصوص بفرط الذهن وقوة القريحة[2].

التعريف الثالث: المنهج الاستنباطي هو: "تلك الطريقة الاستدلالية التي تعتمد على قاعدة تحليل كل جزء من أجل الوصول إلى معرفة يقينية بشأن الظاهرة محل الدراسة والتحليل"[3].

التعريف الرابع: هو منهج ينطلق من الحقائق العامة أو القواعد العامة المتفق عليها ذات القوة التشريعية للوصول إلى المسائل الواقعية الفرعية التي تستمد حلولها من تلك الحقائق العامة[4].

ما لوحظ على التعريفين الأول والثاني هو أنهما اقتصرا على مفهوم الاستنباط باعتباره عملية ذهنية، دونما إشارة منهما إلى وجود طريقة ممنهجة في ذلك الاستنباط، الأمر الذي يجعلهما يبتعدان عن مفهوم المنهج الاستنباطي، أما التعريفين الثالث والرابع فقد ركزا على المنهج الاستنباطي الذي تنتقل فيها الحقائق الكلية إلى الحقائق الجزئية وفقا لخطوات محددة تجعله يختلف عن مفهوم الاستنباط باعتباره عملية عقلية هو الآخر.

2: **تمييز المنهج الاستنباطي عن غيره من المناهج**

في إطار تمييز المنهج الاستنباطي عن غيره من المناهج، سيتم التطرق إلى تمييز هذا المنهج عن المناهج المرتبطة به (أ) والمناهج المختلفة عنه (ب).

أ: تمييز المنهج الاستنباطي عن المناهج المرتبطة به

لقد ارتبطت تسميات الدارسين للمنهج الاستنباطي بالعديد من المناهج المرتبطة به من حيث التعاريف أو الأدوات أو الخطوات، فقد أطلق عليه تسميات المنهج الاستدلالي و البديهي، والتحليلي و القياس، لكن الحقيقة غير ذلك لأن تسمية المنهج الاستنباطي بالقياس راجع لكون القياس يعتبر أداة من أدوات المنهج الاستنباطي، كما أن تسميته بالمنهج التحليلي مردها راجع لكون الاستنباط ما هو إلا عملية من عمليات المنهج التحليلي المتمثلة في النقد، التفسير والاستنباط[5]، كما أن تسميته بالمنهج الاستدلالي مردها راجع لكون المنهج الاستدلالي يعتبر أعم وأشمل من الاستنباط باعتباره يشمل الاستنباط والاستقراء معا[6].

ب: تمييز المنهج الاستنباطي عن المناهج المختلفة عنه

يعتبر المنهج الاستقرائي واحدا من المناهج المختلفة عن المنهج الاستنباطي، لأن المنهج الاستقرائي يبدأ من الحقائق الجزئية ليصل إلى الحقائق الكلية، أما المنهج الاستنباطي فأنه ينطلق من الحقائق الكلية ليصل إلى الحقائق الجزئية[7]، ضف إلى ذلك أن الاستنباط يكون في ذهن الباحث فقط، في حين يتم التركيز في حالة الاستقراء على دراسة حالات أو جزئيات محددة الأمر الذي يعرقل عملية تعميم نتائج الاختبار التي أجريت على

---

[1] مناهج العلوم القانونية س 2، معهد العلوم القانونية والإدارية بالمركز الجامعي الودي، 26/05/ 2010، الرابط: https://sites.google.com/site/inst itutdroiteloued/corr_meth، تاريخ المشاهدة: 23 مارس 2019.

[2] شبكة الفصيح، ما المقصود بالأسلوب الاستقرائي والأسلوب الاستنباطي، الرابط:https://www.alfaseeh.com/vb/showthread.php?t=46667 تاريخ المشاهدة: 23 مارس 2019.

[3] حوبة عبد القادر، المرجع السابق.

[4] سعيد اسماعيل، صيني، المرجع السابق، ص 71.

[5] أكاديمية BTS، **المنهج التحليلي**، الرابط: https://www.bts-academy.com/blog_det.php?page=1317&title، تاريخ المشاهدة: 23 مارس 2019.

[6] منتديات ستار تايمز، **المنطق والاستدلال**، 16 جانفي 2009، الرابط: https://sites.google.com/site/institutdroiteloued/corr_meth ، تاريخ المشاهدة : 23 مارس 2019.

[7] صالح طليس، المرجع السابق، ص34.

مجمل جزئيات أو فرعيات ظاهرة أو ظواهر كلية البناء[1]. كما أن المنهج الاستقرائي يستمد يقينه من العودة إلى التجربة، بينما المنهج الاستنباطي يستمد يقينه من علاقات المقدمات، أي يجب أن يحرص الباحث فيه على عدم وجود تناقض بين المقدمات والنتائج[2].

إن التمييز بين المنهجين المذكورين لا يعني القطيعة بينهما، ذلك لأن المنهج الاستقرائي سابق على المنهج الاستنباطي، وهذا الأخير يبدأ عادة حيث ينتهي الأول، فعندما توجد القواعد الكلية العامة يثور التساؤل حول إعمالها على الجزئيات والمسائل التي تدخل في مجال سريانها. ومن ناحية أخرى ليس هناك ما يمنع من استخدام المنهجين معا في ذات البحث العلمي باعتبار أن المنهج الاستقرائي هو الطريق نحو تكوين المفاهيم العامة، والمنهج الاستنباطي هو الطريق نحو تطبيقها واختيار مدى فعاليتها[3].

علاوة على ما سبق، يمكن القول أن هناك علاقة تبادلية بين الاستقراء والاستنباط، فالاستقراء عادة ما يتقدم الاستنباط، وبذلك فالاستنباط يبدأ حيث ينتهي الاستقراء، والاستقراء يحتاج للاستنباط عندما يطبق على الجزئيات للتأكد من الفرضيات، بينما الاستنباط يحتاج إلى الاستقراء من أجل التوصل إلى القواعد والقوانين الكلية[4].

ثانيا: خطوات المنهج الاستنباطي وأدواته

سيتم التطرق في هذا الصدد إلى خطوات المنهج الاستنباطي وأدواته، لأن انتقال الباحث في استنباطه الحقائق الجزئية من الحقائق الكلية يقتضي التطرق إلى الخطوات التي تمر عليها عملية الانتقال الحقائق الكلية إلى الحقائق الجزئية (1)، كما تقتضي التطرق إلى الأدوات العقلية التي يستعملها الباحث في عملية الاستنباط (2).

1: خطوات المنهج الاستنباطي

يمر المنهج الاستنباطي بثلاث خطوات هي: المقدمة الكبرى (أ)، المقدمة الصغرى (ب)، النتيجة (ج).

أ- المقدمة الكبرى: يقوم فيها الباحث بذكر المبادئ العامة و النتائج التي تقوم على البديهيات والمسلمات العلمية، أي يقوم فيها الباحث بذكر المعلومات التي يعرفها الجميع لتكون بمثابة المدخل إلى البحث الجديد الذي ينوي الحديث عنه[5]، كأن يتحدث الباحث في مقدمته المنطقية الكبرى لطلبته عن الدولة باعتبارها موضوع من موضوعات القانون الدستوري.

ب- المقدمة الصغرى: يقوم فيها الباحث بنوعين من العمليات الذهنية هما:

عملية العرض: يقوم فيها الباحث بتجزئة المبادئ العامة أو النتائج البديهية أو القواعد الأساسية إلى أسئلة جزئية، كأن يسأل الباحث انطلاقا من المقدمة المنطقية الكبرى التي تمت الإشارة إليها أنفا في الخطوة الأولى عن علاقة الشعب بالدولة؟ أو دور الشعب في تكوين الدولة أو قيامها؟. كما يقوم الباحث في عملية العرض بجمع الأجوبة على هذه الأسئلة، وبالتالي الوصول إلى القاعدة الرئيسية، كأن يجمع الباحث الأجوبة التالية: الجواب الأول مفاده أن الشعب طرف في العقد الاجتماعي، الجواب الثاني مفاده أن الشعب ليس له علاقة

---

[1] محمد عبيدات، محمد أبو نصار، عقلة مبيضين، المرجع السابق، ص 49.

[2] أكاديمية BTS، **المنهج الاستنباطي وخطواته**، الرابط: https://www.bts-academy.com/blogdet.php?page=405&title تاريخ المشاهدة: 23 مارس 2019.

[3] عمار تركاوي، محمد خير العكام، **المنهجية القانونية**، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، 2018، ص 21.

[4] صالح طليس، المرجع السابق، ص35.

[5] أكاديمية BTS، **المنهج الاستنباطي وخطواته**، المرجع السابق.

بالدولة لأن أوربا قد كانت عبارة عن أقاليم أو مقاطعات مملوكة لأفراد يعينهم، الجواب الثالث مفاده أن الشعب ركن لقيام الدولة، الجواب الرابع مفاده قيام الشعب في أوربا بثورة كبيرة ضد الحكم المطلق للملوك، الجواب الخامس مفاده أن الشعب مصدر السلطة.

عملية الاستنباط: يقوم فيها الباحث بترتيب الأجوبة بطريقة يصل من خلالها إلى استنباط القاعدة التي يريد الوصول إليها[1]، كأن يقوم بترتيب الأجوبة المذكورة في العملية السابقة كما يلي: الجواب الأول الشعب ليس له علاقة بالدولة لأن أوربا قد كانت عبارة عن مقاطعات مملوكة لأفراد يعينهم، الجواب الثاني مفاده قيام الشعب في أوربا بثورة كبيرة ضد الحكم المطلق، الجواب الثالث مفاده أن الشعب يعتبر طرف في العقد الاجتماعي، الجواب الرابع مفاده الشعب مصدر للسلطة، الجواب الخامس مفاده أن الشعب يعتبر ركن لقيام الدولة.

ج- النتيجة: تعد النتيجة الخطوة الأخيرة من خطوات المنهج الاستنباطي، وفيها يقوم الباحث بتطبيق ومراجعة دراسته ليتأكد من صحتها[2]، كأن يصل الباحث في المثال السابق إلى القول بأن:" تضمر الشعوب من حالات الحكم الإقطاعي الذي عرفته أوربا في العصور الوسطى قد أدى إلى وقوع العديد من الثورات التي أسقطت جدار الحكم المطلق ومكنت الشعوب من ابرام عقد اجتماعي جعل من الشعب مصدرا للسلطة وركنا لقيام الدولة".

علاوة على ما تمت الإشارة إليه في المثال، سنشير أيضا إلى مثالين آخرين سيتم الانتقال فيها من الحقائق العامة إلى الحقائق الجزئية، وهما: **المثال01:** المقدمة الكبرى= القانون ظاهرة اجتماعية.، المقدمة الصغرى= موافقة نواب البرلمان على القانون.، النتيجة= القانون ملزم للجميع لموافقة نواب الشعب عليه.

المثال 02: المقدمة الكبرى= القانون العام ينظم علاقة الدولة بالأفراد.، المقدمة الصغرى= خضوع النشاطات الإدارية للقانون الإداري.، النتيجة= خضوع القرارات الإدارية الصادرة عن المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية للقانون الإداري.

2: أدوات المنهج الاستنباطي

تتمثل أدوات المنهج الاستنباطي في جملة العمليات العقلية التي يقوم بها الباحث أثناء انتقاله من الحقائق العامة للحقائق الجزئية؛ كالقياس (أ)، التجريب العقلي (ب) و التركيب (ج).

القياس: يعد القياس أحد أهم وأبرز أدوات المنهج الاستنباطي، ويعرف القياس بأنه علمية منطقية تنطلق من مجموعة من المقدمات المسلم بها إلى نتيجة افتراضية غير متأكد من صحتها، وذلك نظرا لأن القياس هو عبارة عن تحصيل حاصل.

التجريب العقلي: يعرف بأنه قيام الإنسان بكافة الفروض والتحقيقات داخل علقه في حال عجز عن القيام بها خارج عقله.

التركيب: يعد التركيب من أدوات المنهج الاستنباطي المهمة، ويعرف بأنه عملية تبدأ من القضية الصحيحة إلى استخراج النتائج بطريقة سليمة وصحيحة[3].

.

---

[1] أكاديمية BTS، **المنهج الاستنباطي وخطواته**، المرجع السابق.

[2] أكاديمية BTS، **المنهج الاستنباطي وخطواته**، المرجع نفسه.

[3] أكاديمية BTS، المنهج الاستنباطي، المرجع السابق.

الفرع الثاني

استخدام المنهج الاستنباطي في العلوم القانونية

علاوة على عملية استنباط المبادئ القانونية من الأحكام القضائية والنصوص التشريعية[1]، برزت تطبيقات استخدام المنهج الاستنباطي في العلوم القانونية في الكثير من الحالات المتعلقة بالتحقيق القضائي أو المرافعة أمام المحاكم أو إصدار الأحكام القضائية أو تحليل الموضوعات الدستورية أو الجنائية أو غيرها من الموضوعات القانونية الأخرى.

يتضح مما سبق، أن الانتقال من الحقائق الكلية إلى الحقائق الجزئية في مجال العلوم القانونية يظهر في نوعين من القواعد القانونية، النوع الأول منهما يتمثل في القواعد الموضوعية أو كما يطلق على تسميتها بالقانون الموضوعي (أولا)، أما النوع الثاني فيتمثل في القواعد الإجرائية أو كما أو كما يطلق على تسميتها بالقانون الإجرائي (ثانيا).

أولا: استخدام المنهج الاستنباطي في القانون الموضوعي

تجد عملية استخدام المنهج الاستنباطي في قواعد القانون الموضوعي تطبيقات كثيرة يصعب حصرها بالنظر إلى تفرعات هذا القانون، ولهذا السبب سنقتصر على ذكر بعض حالات الاستخدام الظاهرة لهذا المنهج في القانون الدستوري (1) و بعض حالات الاستخدام الظاهرة له أيضا في القانون الجنائي (2).

1: استخدام المنهج الاستنباطي في القانون الدستوري

هناك حالات كثيرة يمكن فيها للباحثين استخدام المنهج الاستنباطي في القانون الدستوري منها:

الحالة الأولى: يبدأ فيها الباحثين بدراسة السلطات الثلاث في الدولة المتمثلة في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، وذلك انطلاقا من دراسة النظام السياسي للدولة وهي الظاهرة الكلية وصولا إلى دراسة كل سلطة على حدا أي وصولا إلى الظاهرة الجزئية المتفرعة عن الظاهرة الكلية وهي نظام الحكم السياسي المتبع في الدولة[2].

الحالة الثانية: يبدأ فيها الباحثين بدراسة النظم السياسية المتمثلة في النظام البرلماني والنظام الرئاسي والنظام شبه الرئاسي وهي القواعد العامة التي تميز هذه الأنظمة، وصولا إلى حالات التشابه و حالات التمايز بين هذه الأنظمة السياسية وهي القواعد الجزئية المتفرعة عن القواعد العامة.

2: استخدام المنهج الاستنباطي في القانون الجنائي

هناك حالات كثيرة يمكن فيها للباحثين استخدام المنهج الاستنباطي في القانون الجنائي منها:

الحالة الأولى: تتمثل في استناد الباحثين على القواعد العامة للقانون الجنائي من أجل إمكانية تطبيقها على الظواهر الإجرامية الحديثة مثل تبيض الأموال والجرائم المتعلقة بالاعتداء على برامج الكومبيوتر وغيرها من الجرائم الحديثة[3]، الأمر الذي يجعل الباحثين في هذه الحالة يطبقون القواعد العامة للقانون الجنائي على الظواهر الإجرامية الحديثة التي تعتبر مجرد حالات جزئية أو خاصة بالنظر إلى النصوص التشريعية العامة المحددة للجرائم والعقوبات المطبقة عليها.

---

[1] وحدة الأحكام القضائية، **أصول استنباط المبادئ القانونية**، معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، 2007، ص 22- 33.

[2] مناهج العلوم القانونية س 2، المرجع السابق.

[3] صالح طليس، المرجع السابق، ص34.

الحالة الثانية: تتمثل في استناد الباحثين على القانون الجنائي في تحليل الظواهر الإجرامية الخطيرة كاختطاف الأطفال و اختطاف الطائرات و جرائم الإرهاب أو غير ذلك من الجرائم التي تحدث في المجتمع بدراسة أسبابها وبيان وسائل علاجها و مواجهتها[1]، الأمر الذي يجعل الباحثين في هذه الحالة ينتقلون في الحالات العامة المتمثلة في الظواهر الإجرامية الخطيرة إلى الحالات الخاصة المتعلقة بأسباب هذه الظواهر و طرق مواجهتها وفقا لما هو منصوص عليه في القانون.

ثانيا: استخدام المنهج الاستنباطي في القانون الإجرائي

تجد عملية استخدام المنهج الاستنباطي في قواعد القانون الإجرائي تطبيقات كثيرة يصعب حصرها بالنظر إلى تفرعات هذا القانون في نطاق المواد المدنية والإدارية والمواد الجنائية، ولهذا السبب سنقتصر في هذا الإطار على ذكر بعض حالات الاستخدام الظاهرة لهذا المنهج في مجال التحقيقات الجنائية (1) و إعداد المرافعات الشفهية والكتابية (2)، وتحرير الأحكام القضائية (3).

1: استخدام المنهج الاستنباطي في التحقيقات الجنائية

يظهر استخدام المنهج الاستنباطي في مجال التحقيقات الجنائية عندما يتم يتوصل قضاة التحقيق من خلالها إلى القواعد أو الأدلة التي يمكن تطبيقها[2]، لأنه بعدما يتصل قضاة التحقيق في الجزائر مثلا بالدعوى العمومية من أجل التحقيق في الجنايات أو الجنح أو المخالفة المعنية[3]، فأن لهم:"اتخاذ جميع الإجراءات التي يرونها ضرورية للكشف عن الحقيقة بالتحري عن أدلة الاتهام أو أدلة النفي"[4]، وهذا ما يجعلهم قد قاموا باستخدام المنهج الاستنباطي؛ لأن عملية التحري قد جعلتهم ينتقلون في مباشرة اختصاصهم من ملاحظة الظواهر العامة المتمثلة في الجنايات أو الجنح أو المخالفات المعنية إلى الحالة أو الحالات الجزئية التي تتمثل في الأجراء أو الإجراءات الضرورية الذي يرونها مناسبا للتحقيق، لأنهم قد يقومون بالانتقال إلى المعاينة أو تفتيش المساكن أو ضبط الأشياء والتصرف فيها.

2: استخدام المنهج الاستنباطي في اعداد المرافعات أمام المحاكم

يظهر استخدام المنهج الاستنباطي في اعداد المرافعات الشفهية أو الكتابية من قبل المحامين أمام قضاة الحكم، لأنه بعدما يتصل المتهمين أو الضحايا بالمحامين من أجل الدفاع عنهم في قضية ما، فأن هؤلاء المحامين حتى يقومون بالدفاع عن المتهمين أو الضحايا، فأنه يتوجب عليهم إقناع قضاة الحكم بحجج معينة استنادا إلى أسباب منطقية، وهذا ما يجعلهم ينتقلون من حالة عامة تتمثل في قضايا المتهمين أو الضحايا إلى حالة جزئية تتمثل في الحجج التي تدعم مواقف كل طرف سواء كان متهم أو ضحية.

3: استخدام المنهج الاستنباطي في تحرير الأحكام القضائية

يفيد المنهج الاستنباطي في اعداد مشروعات الأحكام القضائية قبل النطق بها، حيث يوجب المنهج الاستنباطي على القاضي ذكر النصوص القانونية والسوابق القضائية التي يستند إليها في منطوق الحكم، في مقدمة أو صدر الأسباب، ويليها ذكر العناصر الواقعية وأخيرا منطوق الحكم الذي يبنى تطبيقا على كل ما سبق[5].

---

[1] جابر جاد نصار، المرجع السابق، ص 35.

[2] صالح طليس، المرجع السابق، ص34.

[3] يكون ذلك بناء على الطلب الافتتاحي الموجه لهم من قبل وكيل الجمهورية، أو بناء على الشكاوى المصحوبة بالإدعاءات المدنية.

[4] المادة 68 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

[5] عمار تركاوي، محمد خير العكام، **المنهجية القانونية**، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، 2018، ص 21.

المطلب الثالث

المنهج الاستدلالي

يسمى المنهج الاستدلالي في بعض المراجع بالمنهج الاستنباطي، وفي بعض المراجع الأخرى بالمنهج الاستقرائي، لكن الحقيقة العلمية غير ذلك؛ لكون هذا المنهج يعد أحد أنواع مناهج البحث العلمي التي تنتقل فيها عملية الاستدلال من الحقائق العامة إلى الحقائق الخاصة، ومن الحقائق الخاصة إلى الحقائق الخاصة المماثلة لها، أو إلى الحقائق العامة المرتبطة بها.

يثير المنهج الاستدلالي باعتباره واحدا من المناهج العقلية التي تستخدم التحليل والتأليف " التركيب"، تساؤلين مختلفين، التساؤل الأول منهما متعلق بالإطار المفاهيمي للمنهج (الفرع الأول)، أما التساؤل الثاني فمتعلق بتحديد مجالات استخدامه في العلوم القانونية (الفرع الثاني).

الفرع الأول

الإطار المفاهيمي للمنهج الاستدلالي

يعالج الإطار المفاهيمي الخاص بالمنهج الاستدلالي محورين أساسيين: الأول منهما متعلق بمفهوم هذا المنهج (أولا)، أما المحور الثاني فمتعلق بخطواته ومبادئه وأدواته (ثانيا).

أولا: مفهوم المنهج الاستدلالي

لتحديد مفهوم المنهج الاستدلالي بدقة، و حتى نتجنب الخلط الموجود بين مفهوم الاستدلال من جهة والمنهج الاستدلالي من جهة أخرى؛ ينبغي أن نتطرق إلى ثلاثة مسائل أساسية، المسألة الأولى منها تتمثل في تعريف الاستدلال باعتباره عملية منطقية لا تقوم على منهجية واضحة (1)، المسألة الثانية تتمثل في أنواع الاستدلال (2)، المسألة الثالثة والأخيرة تتمثل في تعريف الاستدلال المنهجي الذي يعبر عنه في كتب المنهجية بالمنهج الاستدلالي (3).

1: تعريف الاستدلال المنطقي

يقصد بتعريف الاستدلال المنطقي مسألتين متتاليتن: المسألة الأولى منهما تتمثل في تعريف الاستدلال المنطقي لغة (أ) المسألة الثانية تتمثل في تعريفه اصطلاحا (ب).

أ: تعريف الاستدلال المنطقي لغة

الاستدلال لغةً معناه تقديمُ دليلٍ أو طلبُه لإثبات أمر معين أو قضية معينة[1]، كما عرفه الكفوي بقوله:" الِاسْتِدْلَال: لُغَة: طلب الدَّلِيل وَيُطلق فِي الْعرف على إِقَامَة الدَّلِيل مُطلقًا من نَص أَو إِجْمَاع أَو غَيرهمَا، وعَلى نوع خَاص من الدَّلِيل وَقيل: هُوَ فِي عرف أهل الْعلم تَقْرِير الدَّلِيل لإِثْبَات الْمَدْلُول سَوَاء كَانَ ذَلِك من الْأَثر إِلَى الْمُؤثر أَو بِالْعَكْسِ.

كما عرفه التهانوي قائلا: الاستدلال في اللغة طلب الدليل والدليل في اللغة هو: المرشد إلى المطلوب[2].

ب: تعريف الاستدلال المنطقي اصطلاحا

لقد ورد بشأن تعريف الاستدلال من الناحية الاصطلاحية عدة تعاريف نذكر منها:

---

[1] موسى نجيب موسى معوض، **مهارات الاستدلال**، 14 جانفي 2014، الرابط:5166 https://www.alukah.net/culture/0/6 / تاريخ المشاهدة: 25 مارس 2019.

[2] عمر المحمودي، **مفهوم الاستدلال عند الأصوليين وتطور دلالته**، الرابط: https://diae.net/49098 ، تاريخ المشاهدة: 25 مارس 2019.

التعريف الأول: عملية عقلية يبدأ بها العقل من قضايا يسلم بها، و يسير وفقها إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة[1].

التعريف الثاني: الاستدلال هو: البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها ويسير إلى قضايا تنتج عنها بالضرورة دون اللجوء إلى التجربة وهذا السير يكون بواسطة القول أو الحساب[2].

التعريف الثالث: الاستدلال هو: الدليل أو الحجة، أو السبب الداعم لرأي أو قرار أو اعتقاد.

التعريف الرابع: هو: العملية العقلية أو المَلَكة التي يتم بموجِبها التوصُّل إلى قرار أو استنتاج[3].

2: أنواع الاستدلال المنطقي

تميز الدراسات المنهجية بين أربعة أنواع من الاستلال المنطقي هي: الاستدلال الاستقرائي (أ)، الاستدلال بالخلف" (ب)، الاستدلال التمثيلي (ت)، الاستدلال الاستنتاجي (ث).

أ- الاستدلال الاستقرائي: تم التطرق لمفهومه في محاور الدرس الخاص بالمنهج الاستقرائي.

ب-**الاستدلال بالخلف:** هو برهنة أساسها إثبات صحة المطلوب بإبطال نقيضه أو فساد المطلوب بإثبات نقيضه[4]. أو هو الاستدلال الذي يبين فساد أو صحة قضية من القضايا بالاستناد إلى فساد أو صحة النتيجة التي توصل إليها[5]، مثال 01: سرقة مال الغير جريمة يعاقب عليها، فسرقة مال الغير فعل غير مشروع لأن النتيجة التي توصل إليها هي المعاقبة أو المساءلة الجزائية. مثال 02: المعاهدات الدولية التزام دولي، فالمعاهدات الدولية تستلزم التطبيق لأن النتيجة التي تترتب على عدم تنفيذها هي تحمل المسؤولية الدولية بسبب خرق التزام دولي.

ت-الاستدلال التمثيلي: استدلال من الخاص إلى الخاص، يكون بعقد مماثلة بين شيئين تربط بينهما علاقة مشابهة لغرض التوصل لنقل حكم احدهما إلى الأخر[6]، أي هو: استدلال من الخاص إلى الخاص يتم عن طريق إجراء مماثلة بين شيئين أو حالتين بينهما أوجهُ شبهٍ، ويترتَّب على عملية المماثلة الوصولُ إلى نتيجةٍ مفادُها نقلُ حكم أو وصف من أحد المتماثلين إلى الآخر[7]، ولتدليل على هذا النوع من الاستدلال نشير إلى أنه إذا كانت عملية استئجار أحمد للسيارة قد تجعله ملتزم قانونا لكونه قد ابرم عقد إيجار، فأن قيام رضا بشراء قطعة أرض، معناه أن ملتزم هو أيضا بلغة القانون المدني لكونه ابرم عقد مدني.

ث-: **الاستدلال الاستنتاجي:** هو الاستدلال الذي يشتغل عليه المنطق الصوري و يسميه البعض بالاستنباط وهو الانتقال من العام إلى الخاص أو من القانون إلى الوقائع أو من المبدأ إلى النتائج أومن الكليات إلى الجزيئات في حالة القياس، و من العام إلى العام في حالة الاستنباط الرياضي[8].

ينقسم الاستدلال الاستنتاجي باعتباره نوعا من أنواع الاستدلال إلى نوعين هما: الاستدلال المباشر والاستدلال غير المباشر.

---

[1] حوبة عبد القادر، المرجع السابق.

[2] عبد الرحمن بدوي، المرجع السابق، ص 128.

[3] موسى نجيب موسى معوض، المرجع السابق.

[4] **برهان الخلف**، الرابط:https://ar.wikipedia.org/wiki ، تاريخ المشاهدة: 25 مارس 2019.

[5] أنطوان صياح، **التفكير، اللغة والتعليم**، ط01، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، 2016، ص 41.

[6] محسن علي عطية، **استراتيجيات ما وراء المعرفة في فهم المقروء**،ط01، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 136.

[7] مدرب 2014، **الاستدلال وأنواعه في المنطق**، 17فيفري 2014، الرابط:https://hrdiscussion.com/hr81770.ht ml ، تاريخ المشاهدة: 25 مارس 2019.

[8] Rouba، **ما هو الاستدلال**، 03 جوان 2010، الرابط: http://rouba.ahlamountada.com/t411-topic ، تاريخ المشاهدة: 25 مارس 2019.

1) **الاستدلال المباشر**: هو استدلال يتكون من قضيتين تمسى الأولى بالمقدمة والثانية بالنتيجة، أي هو استدلا يبدأ من قضية واحدة ليصل إلى النتيجة[1] أو هو: استنتاج صدق أو كذب قضية من قضية أخرى مباشرة دون توسط قضية ثالثة بينهما، أو هو:"الاستدلال الذي يختص ببيان صحة الاستدلال من فساده طبقا لقواعد الاستدلال بالعكس أو قواعد التقابل بين القضايا المتمثلة في التناقض، التضاد، التداخل و الدخول تحت التداخل[2].

2) **الاستدلال غير المباشر**: يبدأ من أكثر من مقدمة لكي يصل إلى النتيجة[3]، أو هو: استدلال قضية من قضيتين أو أكثر[4]، وهو ينقسم إلى ثلاثة أنواع هي: الرياضي، القياسي الفرضي"الشرطي، البسيط".

---

[1] منتديات ستار تايمز، المنطق والاستدلال، المرجع السابق.

[2] **الاستدلال بالعكس**: معناه استنتاج قضية من قضية أخرى مباشرة، و ذلك بتبديل حدّي القضية الأصلية في القضية المعكوسة، بحيث يصير الموضوع محمولا و المحمول موضوعا. أو هو: استدلال يسمح باستنتاج قضية من أخرى مختلفة معها في المحمول أو الموضوع أو هما معا، أو هو: إثبَاتُ نَقِيضِ حُكْمِ الأَصْلِ فِي الفَرْعِ لافْتِرَاقِهِمَا فِي العِلَّةِ، أو هو: مَا يُسْتَدَلُّ عَلَى نَقِيضِ المَطْلُوبِ، ثُمَّ يبطل فَيَصِحُّ المَطْلُوبُ، فالاستدلال بالعكس معناه أن العكس لا يكون عشوائيا بل وجب أن يخضع لقواعد الكيف أو الاستغراق، ففي قاعدة الكيف يجب المحافظة على كيف القضية الأصلية في القضية المعكوسة، فإذا كانت القضية الأصلية سالبة وجب أن تكون القضية المعكوسة سالبة، و إذا كانت الأصلية موجبة فالمعكوسة وجب أن تكون موجبة مثال01: استدلال القاعدة الفرعية السالبة التي تنص على: عدم جواز تحميل الدولة المسؤولية الدولية في حالة الدفاع الشرعي من القاعدة العامة السالبة التي تنص على عدم جواز استعمال القوة في العلاقات الدولية. مثال 02: استدلال القاعدة الفرعية الموجبة التي تنص على أن الجماعة الدولية جماعة منظمة من القاعدة العامة الموجبة التي تنص على أن المجتمع الدولي مجتمع منظم. أما في حالة الاستغراق فإن القضية المعكوسة لا تثبت شيء أكثر مما تثبته القضية الأصلية، حيث لا تستغرق القضية المعكوسة حدا لم يكن مستغرقا في القضية الأصلية مثال: إذا كانت كل قواعد القانون ذات سلوك اجتماعي فأن قواعد القانون التجاري تعتبر هي الأخرى قواعد ذات سلوك اجتماعي.

الاستدلال طبقا لقاعدة التناقض: يكون بين قضيتين مختلفتين كما و كيفا، والقضيتان المتناقضتان لا تصدقان معا، ولا تكذبان معا، أي إذا صدقت إحداهما كذبت الأخرى بالضرورة، فالمتناقضان لا يجتمعان. مثال01: كل جزائري إفريقي، قاعدة عامة موجبة تقابل القاعدة الجزئية السالبة بعض الأفارقة ليسو جزائريين مثال 02: كل قواعد القانون مجردة؛ تعتبر قاعدة عامة موجبة و صادقة متناقضة في مضمونها مع القاعدة الخاصة الكاذبة التي تنص على أن: بعض قواعد القانون غير مجردة. مثال 03: العرف مصدر للقانون الجنائي قاعدة عامة موجبة و كاذبة، متناقضة مع القاعدة الجزئية الموجبة الصادقة التي تنص على أن القانون الجنائي يقوم على مبدأ الشرعية الجنائية.

الاستدلال طبقا قاعدة التضاد: يكون بين قضيتين كليتين، مختلفتين كيفا، و متفقتين كما، فالقضيتان المتضادتان لا تصدقان معا، و قد تكذبان معا، أي إذا صدقت إحداهما كذبت الأخرى بالضرورة، أما إذا كانت إحداهما كاذبة، فإن المضادة لها تكون غير معروفة الحكم (قد تصدق و قد تكذب). مثال 01: كل الكتب مقروءة قاعدة كلية موجبة متضادة مع القاعدة الكلية كل الكتب ليست مقروءة.، مثال 02: كل قواعد القانون ملزمة تعتبر قاعدة عامة موجبة متضادة مع القاعدة الكلية التي تنص على أن كل قواعد القانون غير ملزمة.

قاعدة التداخل: تكون بين قضيتين مختلفتين كما، و متفقتين كيفا؛ فإذا كانت الكلية صادقة فإن الجزئية تكون صادقة بالضرورة، أما إذا كانت الكلية كاذبة فإن الجزئية تكون غير معروفة الحكم، أما إذا كانت الجزئية كاذبة فإن الكلية تكون كاذبة بالضرورة، أما إذا صدقت الجزئية فإن الكلية تبقى غير معروفة الحكم: مثال 01: "كل جزائري ليس أفريقي" قاعدة عامة موجبة متداخلة مع القاعدة الجزئية الموجبة "بعض الجزائريين أفارقة".، مثال 02: "كل قواعد القانون ملزمة" قاعدة عامة موجبة متداخلة مع القاعدة الجزئية الموجبة "قواعد القانون المدني ملزمة". مثال 03: "قواعد القانون الدولي غير ملزمة" قاعدة عامة غير صادقة متداخلة مع القاعدة الجزئية الموجبة و غير الصادقة "بعض قواعد القانون الدولي للبحار غير ملزمة". مثال 04: الأمم المتحدة منظمة دولية قاعدة عامة موجبة وصادقة، متداخلة مع القاعدة الجزئية الموجبة والصادقة "منظمة الصحة العالمية وكالة متخصصة".

قاعدة الدخول تحت التضاد: تكون بين قضيتين جزئيتين، متفقتين كما و مختلفتين كيفا، وحكم الدخول تحت التضاد أنهما قضيتان لا تكذبان معا و قد تصدقان معا، بمعنى أنه إذا كذبت إحداهما فإن الأخرى صادقة بالضرورة أما إذا صدقت إحداهما فإن الأخرى تكون غير معروفة الحكم (قد تصدق ، وقد تكذب). مثال01: "بعض الجزائريين طلبة" قاعدة جزئية موجبة داخلة تحت التضاد مع القاعدة الجزئية السالبة بعض الجزائريين ليسو طلبة. مثال 02: "قواعد قانون الأسرة" قواعد قانونية خاصة قاعدة جزئية موجبة داخلة تحت التضاد مع القاعدة الجزئية الموجبة قواعد الميراث قواعد قانونية خاصة.انظر: Rouba، المرجع السابق.، الاستدلال المباشر، ص 03، الرابط: https://eddirasa.com/wp-content/uploads/ONEFD_3AS/S.E per/PHILOSOPHIE/ENVOI 1/ev1_phylo023 x ، تاريخ المشاهدة: 25 مارس 2019.، ابراهيم مصطفي ابراهيم، المرجع السابق، ص 11.

[3] منتديات ستار تايمز، المنطق والاستدلال، المرجع السابق.

[4] ابراهيم مصطفي ابراهيم، المرجع السابق، ص 11.

الاستدلال الرياضي: ينتقل من الحقائق العامة إلى الحقائق العامة، مثل استنباط تعريف القانون العام بالانتقال من القانون الدستوري إلى القانون الإداري.

الاستدلال القياسي: استدلال مؤلف من قضيتين أو أكثر تلزم عنها قضية أخرى بالضرورة، القضيتان الأولى والثانية تسميان المبادئ أو الأمهات، والثالثة تسمى النتيجة[1]، مثال 01: القضية الأولى= القانون ملزم، القضية الثانية= القانون الجنائي ملزم، النتيجة= جريمة القتل يعاقب عليها القانون.

الاستدلال البسيط: يحصل عندما نقوم بالبرهان على حقيقة ما أو واقع ما، لكونه يبدأ من فروض يستنبط منها النتائج ولذلك يسمى بالاستدلال الشرطي: كأن يلاحظ الشرطي شابا يفر وفي يده سكين، وشابا أخر يتخبط في الدم، فاستنتج بكل بساطة أن حامل السكين قد طعنه[2]. أو كأن يلاحظ أحمد شخصا يتسلق جدار بيته على الساعة العاشرة ليلا، ويلاحظ جاره بلال أن جارهم عصام قد تسلق جدار جاره أحمد على الساعة العاشرة ليلا، فيستنتج القاضي أن السارق هو عصام.

3: تعريف المنهج الاستدلالي

لقد ورد بشأن تعريف المنهج الاستدلالي باعتباره عملية منهجية منظمة العديد من التعاريف نذكر منها:

التعريف الأول: هو: "عملية سلوكية منهجية لتحصيل الحقيقة وتسلسل منطقي ينتقل من مبادئ وقضايا أولية إلى قضايا أخرى تستخلص وتستنتج منها بالضرورة دون استعمال التجربة، عكس المنهج الاستقرائي القائم على أساس التجربة"[3].

التعريف الثاني: هو: "عملية تفكيرية تتضمن وضع الحقائق أو المعلومات بطريقة منظمة، بحيث تؤدي إلى استنتاج أو قرار أو حل لمشكلة"[4].

التعريف الثالث هو:"عملية بحث ذهنية منظمة تهدف للوصول إلى حقيقة مجهولة بمساعدة حقائق ومعلومات معلومة"[5].

التعريف الرابع: مهارة تفكيرية، تقوم بدور المسهّل لتنفيذ أو ممارسة عمليات معالجة المعلومات التي تضم التفسير والتحليل والتركيب والتقييم[6].

ثانيا: خطوات المنهج الاستدلالي، مبادئه وأدواته

يعتمد المنهج الاستدلالي باعتباره عملية عقلية منظمة على مجموعة من المبادئ (1) الأدوات (2).

1: مبادئ المنهج الاستدلالي

يعتمد المنهج الاستنباطي على مجموعة من المبادئ الاستدلالية هي: البديهيات (أ)، المسلمات " المصادرات" (ب)، التعريفات (ج).

أ- **البديهيات**: هي افتراضات تكون مقدمة لاستنتاج تصريحات أخرى منطقيا[(7)]، أوهي:

---

[1] صالح طليس، المرجع السابق، ص37.

[2] صالح طليس، المرجع السابق، ص37.

[3] صالح طليس، المرجع السابق، ص36.

[4] موسى نجيب موسى معوض، المرجع السابق.

[5] حسان المنصور، **الاستدلال المنطقي وعلاقته بحل المشكلات**، مجلة جامعة دمشق، العدد 01، 2012، ص 117.

[6] موسى نجيب موسى معوض، المرجع السابق.

[7] حوبة عبد القادر، المرجع السابق.

قضايا بينة بذاتها، ولا يمكن البرهنة عليها، لأنها صادقة بلا برهان[1]، الأمر الذي يجعلها تمتاز بجملة من الخصائص هي:

1- هي بينة نفسية بحيث تتبين للعقل تلقائيا دون الحاجة إلى برهان.

2- هي أولية منطقية بحيث أنها قضية أولية غير مستنتجة من قضية أخرى .

3- هي قضية صورية عامة أو قضية مشتركة بحيث تقبل من كافة العقول و لا تعني فرعا واحدا من العلوم[2].

ب- المسلمات "المصادرات": هي قضايا تركيبية أقل يقينية من البديهيات إذ ليست واضحة وغير عامة ومشتركة، لكن يصادر على صحتها وتسلم بها كافة العقول[3].

أ- **التعريفات:** هي التعبيرات المعبرة عن ماهية الشيء المعرف بمصطلحات مضبوطة جامعه لكل صفات الشيء، ومانعة لدخول الصفات أو الخصائص الخارجة عنه[4].

3: أدوات المنهج الاستدلالي

لقد اختلف الباحثين في تحديد أدوات المنهج الاستدلالي إلى ثلاث اتجاهات مختلفة، الأول منها قصرها على عمليات القياس، التجريب العقلي و التركيب[5]، أما الاتجاه الثاني فقد لخصها في التفسير، التحليل، التركيب والتقييم[6]، بينما أجملها الاتجاه الثالث في التحليل والتركيب[7].

إن اختلاف الباحثين في تعداد أدوات المنهج الاستدلالي راجع إلى اختلافهم في تعريف العمليات العقلية التي يستخدمها الباحثون في عملية الاستدلال؛ فالبعض قد أجملها في عمليتي التحليل والتركيب، والبعض الآخر قام بتفصيلها لتشمل القياس، التجريب العقلي، التفسير والتحليل والتركيب والتقييم، ولهذا السبب تجدر الإشارة إلى أن أدوات المنهج الاستدلالي هي نفسها أدوات المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي، لأن كل هذه المناهج تعتمد على عمليتين كبيرتين هما التحليل (أ)، و التركيب (ب).

أ- **التحليل:** التحليل هو الطريقة التي تتم بها تجزئة موضوع ما إلى أبسط عناصره بغية التمعن في دراسته والتعمق في معرفته، وهذا هو الأمر الذي جعل المنهج الاستدلالي يسمى بالمنهج التحليلي الاكتشافي أو منهج الاختراع[8]، الذي يقوم فيه الباحث خلال عملية التحليل بجمع البيانات، وتحليلها، وتصنيفها، وتلخيصها وتفسير فرضياتها المختلفة في حالة الاستقراء؛ أو قياسها وتجريبها والتحقق منها في حالة الاستنباط، الأمر الذي يوضح أن التحليل هو طريقة تفسيرية يعتمدها الاستدلال في مرحلتي الملاحظة ووضع الفرضيات.

ب- التركيب: هو عملية جمع الأجزاء المتفرقة التي تم اكتشافها عن طريق التحليل، ولهذا السبب قام البعض بتسمية المنهج الاستدلالي بالمنهج التركيبي أو التأليفي[9]، الذي يقوم خلاله الباحث بعد تدوين الفرضيات بإجراء التجارب اللازمة لها وتبعا لذلك صياغة قاعدة عامة تعبر عن عملية الاستدلال.

---

[1] أحميدوش مدني، المرجع السابق، ص 52.

[2] حوبة عبد القادر، المرجع السابق.

[3] أحميدوش مدني، المرجع السابق، ص 52.

[4] حوبة عبد القادر، المرجع السابق.

[5] احميدوش مدني، المرجع السابق، ص 53.

[6] موسى نجيب موسى معوض، المرجع السابق.

[7] صالح طليس، المرجع السابق، ص36.

[8] صالح طليس، المرجع السابق، ص36.

[9] صالح طليس، المرجع السابق، ص36.

الفرع الثاني

استخدام المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية

لقد استخدم المنهج الاستدلالي في مجال العلوم القانونية في البحث عن القواعد والمبادئ العلمية المتعلقة بتفسير أصل وغاية الدول والقانون ومبدأ تقسيم العمل والأمة، وظاهرة الجريمة وفلسفة العقد والظواهر الديكتاتورية و الديمقراطية والثورة والسلم[1]، لذلك ارتكزت عليه الدراسات القانونية في مجال فلسفة القانون وعلم الاجتماع القانوني، والبحث عن أصل الدولة والسلطة والأمة والديمقراطية[2]، الأمر الذي جعله يساهم في بناء المنظومة القانونية (أولا)، كما يظهر استخدام المنهج الاستدلالي في مجال القانون في العمليات الخاصة بتفسير وتركيب وتطبيق المبادئ والأحكام القانونية العامة سواء من قبل السلطة التشريعية في سنها للقوانين، أو من قبل رجال القضاء في حلهم للنزاعات (ثانيا).

أولا: دور المنهج الاستدلالي في بناء المنظومة القانونية

لقد تم بناء المنظومة القانونية اعتمادا على المنهج الاستدلالي خلال مرحلتين الأولى منهما تجلت في الحقبة الزمنية التي درس فيها فلاسفة القانون هذه الفلسفة دراسة تأملية من حيث وجودها ومصادرها وغايتها (1)، أما المرحلة الثانية فقد تجلت في الحقبة التي اهتم فيها دارسي علم الاجتماع القانوني بدراسة القانون دراسة عقلية تأملية و دراسة تجريبية تقوم على الملاحظة والتجربة والتحليل العلمي للقواعد القانونية (2).

1: دور المنهج الاستدلالي في مجال فلسفة القانون

لقد اختلف الشراح في تعريف فلسفة القانون اختلافا كبيرا، فقد رأى Ahrens. A أن فلسفة القانون هي العلم الذي يعالج المبادئ الأولية للقانون، ويرى جان دابان أنها انعكاسات فلسفية على العلوم القانونية، ويرى عبد المجيد الحفناوي بأنها البحث عن أصول الشرائع القانونية ودراسة المبادئ التي تسودها. ويرى الأستاذ هارت أنها فرع من العلوم القانونية تتناول معالجة ثلاثة أمور هي: مشاكل تعريف القانون وتحليله، مشكلة الاستدلال القانوني، ومشاكل التقسيمات القانونية. كما رأى برت لاجراساي أن فلسفة القانون تهدف إلى دراسة المشاكل الأساسية للقانون وهي: أساس القانون وغايته ومحتواه[3]، وهذا هو الرأي الذي سيتم على أساسه التطرق إلى دور المنهج الاستدلالي في الكشف عن وجود القانون وجوهره (أ)، وغايتاه (ب).

أ: دور الاستدلال في الكشف عن جوهر القانون

لقد ظهرت فلسفة القانون كدراسة تتناول الأسس الأولية الكامنة وراء الظاهرة القانونية منذ عهد هوغو جروسيوس"1583- 1645 م" حينما حاول العلماء أن يصلوا بطريق الاستدلال النظري إلي السبب الحقيقي أو الأساس الطبيعي لوجود القانون بعيدا عن إرادة المشرع الواضع له[4]، ولهذا السبب اختلفت الاستدلالات في البحث عن المراجع الأساسية للقانون، فقد أرجعها بعض الفلاسفة إلى القوة[5]، والبعض الأخر إلى العدل[6]، كما أرجعها الفلاسفة المثاليون لمبادئ الدين، والأخلاق والقيم المثالية، كما أرجعها أنصار المذهب الاجتماعي

---

[1] Admin، المنهج الاستدلالي، 06 مارس 2010، الرابط:http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t1100-topic ، تاريخ المشاهدة: 27 مارس 2019.

[2] حوبة عبد القادر، المرجع السابق.

[3] فايز محمد حسين محمد، **فلسفة القانون ونظرية العدالة**، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، العدد 02، 2010، ص 1367.

[4] أزفلد كولبه، **المدخل إلي الفلسفة**، ترجمة أبو العلا عفيفي، أقلام عربية للنشر والتوزيع، 2017، ص 130.

[5] دينيس لويد، **فكرة القانون**، تعريب سليم صويص، مراجعة سليم بسيسو، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1981، ص 33.

[6] دينيس لويد، المرجع السابق، ص 109.

إلى الواقع الاجتماعي، بينما أرجعها البعض الآخر منهم إلى إرادة المشرع[1]، وهكذا استخدم الباحثون والفلاسفة المنهج الاستدلالي في تحديد الأسس الكامنة وراء الظواهر القانونية وفقا للعملية العقلية التالية:

"المقدمات الكبرى: تتمثل في الدين أو الأخلاق أو العدل أو القيم المثالية أو الواقع الاجتماعي.

المقدمات الصغرى: تتمثل في انعكاس إحدى المقدمات الكبرى على القانون.

النتائج: أصل القانون هو الدين أو العادات أو القوة أو الأخلاق أو غيرها من المقدمات الكبرى".

ب: دور الاستدلال في الكشف عن غاية القانون

تعد فلسفة القانون ضرورة عملية لفهم المذاهب الكبرى في القانون والدولة، ولتحليل المفاهيم العامة والمصطلحات الأساسية في القانون مثل مفاهيم العدالة والحق، ولذلك ساهمت أفكار جان جاك روسو في نظرية العقد الاجتماعي و مونتسكيو في كتابه روح الشرائع إلى ظهور فكرة الدولة القانونية الحديثة والي تبلور مبدأ سيادة الدولة، ومبدأ الفصل بين السلطات و فكرة الحق[2].

يرى الأستاذ فيليه أن تجاهل فلسفة القانون سوف يحرمنا من معرفة الغاية والوسيلة والمبادئ التي يقوم عليها القانون حتى يصل بنا الحال كمرشد القطارات الذي ليس لديه أية فكرة عن الرحلة، ولا عن جهة الانطلاق ولا جهة الوصول، فالتفكير العلمي في مجال القانون ليس ترفا أو لوناً من ألوان الرياضة الذهنية، بل هو ضرورة وواجب تتجاوز حدود الدراسة الوضعية للقانون للبحث عن الروح النابضة خلف النظم القانونية[3].

تطورت فكرة الغاية من القانون مع تطور الفكر الانساني، ففي مرحلة القوانين القديمة كانت الغاية الأساسية من القانون هي المحافظة على السكينة والسلام الاجتماعي بأي شكل من الأشكال ولو باللجوء إلى كل أساليب الردع والقهر ولذلك تميزت الجزاءات المفروضة في تلك القوانين بالقسوة، وفي العصور الرومانية وبتأثير من الفلسفة اليونانية أضيفت غاية أخرى للقانون هي تحقيق العدل، وفي القرون الوسطى ومع بروز السلطات المطلقة للملوك وسيطرة رجال الكنيسة ورجال الإقطاع على الدولة صارت الغاية الأساسية للقانون هي تحقيق الأمن الاجتماعي والحفاظ على الوضع القائم، أما في عصر النهضة الذي طغت فيه أفكار الحرية والمساواة فقد تمثلت غاية القانون في تأكيد ذات الفرد واثبات حريته وإقامة المساواة الطبيعية والعدل بين أفراد المجتمع ورفع جميع القيود التي تحد من حرية الإنسان ونشاطه[4].

2: دور المنهج الاستدلالي في بلورة علم الاجتماع القانوني

يظهر دور المنهج الاستدلالي في نطاق علم الاجتماع القانوني بصورة جلية في مواقف فقهاء علم الاجتماع القانوني الذين نظروا إلى العلم هذا؛ باعتباره المفتاح المناسب لفهم القانون بشكل أفضل مقارنة بما تم فهمه عنه من خلال الاتجاهات الشكلية التي جاءت بها مدرسة القانون الطبيعي ومدرسة القانون الوضعي[5]، لأن المتتبع لتاريخ المدرسة الاجتماعية في علم القانون أو علم الاجتماع يرى أنها نجحت بفضل استدلالات فقهائها في بلورة وتأسيس علم الاجتماع القانوني[6]، من خلال مرحلتين متتاليتين، مرحلة أولى ساهم فيها بعض

---

[1] فايز محمد حسين محمد، المرجع السابق، ص 1367.

[2] مؤيد زيدان، **علم الاجتماع القانوني**، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018، ص 27.

[3] مؤيد زيدان، المرجع السابق، ص 28.

[4] فارس حامد عبد الكريم العجرش، غاية القانون وعوامل التقدم، 12 نوفمبر 2009، الرابط: http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t341-topic، تاريخ المشاهدة:

[5] دينيس لويد، المرجع السابق، ص 190.

[6] مؤيد زيدان، المرجع السابق، ص 19.

الفلاسفة في التمهيد لنشأة هذا العلم (أ)، ومرحلة ثانية كشفت عن بلورة و نشأة هذا العلم بصورة واضحة جلية (ب).

أ: دور الاستدلال في التمهيد لنشأة علم الاجتماع القانوني

لقد عنى أرسطو"358- 322 ق م" بالدراسة الاجتماعية للقانون في كتابيه "الأخلاق" و"السياسة"، وهذا ما جعله يستعمل الاستدلال في دراسة الواقع الاجتماعي للقانون، لأنه رأى بأن القانون ما هو إلا صياغة عقلانية لمتطلبات النظام الاجتماعي ذو القواعد العفوية التلقائية التي تحكم السلوك الاجتماعي الذي ينهض عليه القانون[1]. كما ذهب عبد الرحمن ابن خلدون "1323- 1406"إلى اعتبار القانون ظاهرة حتمية ملازمة للاجتماع الانساني، وهذا ما جعل أرسطو و ابن خلدون يستدلان على الواقع الاجتماعي للقانون بطريقة مباشرة لكونهما انتقلا من مقدمة كبرى هي المجتمع و وصلا إلى نتيجة واضحة تربط القانون بالواقع الاجتماعي.

ب: دور الاستدلال في نشأة علم الاجتماع القانوني

يعصب تحديد تاريخ معين لنشأة علم الاجتماع القانوني؛ الذي لم تتح له فرصة النمو الحقيقي إلا بداية من ستينات وسبعينات القرن العشرين، لأن هذا العلم تبلور في العصور الحديثة من خلال الاستدلالات العقلية لرواد المدرسة الاجتماعية في نظرية القانون أمثال: اهرنج ، هولمز، ديجي ليون"1859-1929"، آرليخ و روسكو باوند، و زملائهم في علم الاجتماع أمثال: إميل دوركايم "1858- 1917"، ماكس فيبر"1864- 1920" هربرت سبنسر، الذين كان لهم تأثير مباشر على بعض فقهاء القانون أمثال: دوجي و باوند. فإميل دوركايم قد قام بتصنيف القانون إلى أقسام مختلفة، الغاية منها دراسة العلاقة الجدلية بين قانون معين ومجتمع معين، فالقانون الجزائي حسب اعتقاده هو القانون الذي يوجد في المجتمع البدائي، والقانون الإصلاحي هو القانون الذي يوجد في المجتمع الصناعي، أما ماكس فيبر فقد دفعه اهتمامه بدراسة القانون والاقتصاد إلى تحليل الأنظمة الاجتماعية تحليلا علميا[2]. كما اعتبر هربرت سبنسر أن القانون صورة أخرى من العرف أكثر ثباتاً من القانون، لأن السلوك الانساني تحكمه القوانين الموروثة.

وغير بعيد عن الآراء الفكرية لفقهاء علم الاجتماع، رأى أيضا فقهاء القانون وعلى رأسهم اهرنج أن القانون ليس نظاما شكليا لتنظيم الأحكام بل طريقة رئيسية لتنظيم المصالح الاقتصادية المتنافسة للمجتمع[3]، كما رأى ليون ديجي أن التضامن الاجتماعي هو أساس القانون الموضوعي، أما القاضي الأمريكي أوليفر هولمز فقد أصر على ضرورة اعتماد فقهاء القانون على الدراسة التجريبية الموضوعية للواقع الاجتماعي الحي للقانون، ولذلك عرف القانون بأنه تنبؤ بما ستفعله المحاكم. كما اهتم روسكو باوند بدراسة القانون أثناء تطبيقه في الواقع العملي ولذلك اعتبره أداة فعالة من أدوات الضبط الاجتماعي[4]، لأن المجتمع المعاصر قد اعترف حسبه حسبه تدريجيا بمبادئ جديدة مثل حق العمل وحق الحماية القانونية من فقد الوظيفة وغيرها[5].

يعد أيضا مونتسكيو "1689- 1755" من أبرز مؤسسي علم الاجتماع القانوني في العصور الحديثة لكونه أكد على التأثير المتبادل بين القانون والمجتمع، مؤكدا أن القانون رغم ارتباطه بطبيعة المجتمع إلا أنه يختلف

---

[1] مؤيد زيدان، المرجع السابق، ص 16.

[2] علم الاجتماع القانوني، المرحلة الرابعة، ص 14، الرابط:http://qu.edu.iq/art/wp-content/uploads/2016/03 ، تاريخ المشاهدة: 28 مارس 2019.

[3] دينيس لويد، المرجع السابق، ص 190.

[4] مؤيد زيدان، المرجع السابق، ص 22.

[5] دينيس لويد، المرجع السابق، ص 193.

من أمة إلى أخرى، كما أكد في كتابه روح القوانين أنه لا يمكن فهم القوانين في أي مجتمع إلا من خلال علاقتها بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والدينية وحجم السكان والعادات والأعراف والتقاليد، فالقانون ليس مفروضا على المجتمع وإنما يتوافق مع ظروفه الاجتماعية الاقتصادية والجغرافية فيتأثر بها ويؤثر فيها.

يمكن تصنيف استدلال مونتسكيو بالاستدلال التمثيلي الذي قام من خلاله بإجراء مماثلةٍ بين حالتين يوجد بينهما أوجهُ شبهٍ، هما المجتمع و القانون، وهو ما جعل عملية المماثلة هذه تصل إلى نتيجة مفادها نقل أحكام القانون إلى المجتمع ونقل ظروف المجتمع إلى القانون.

ثانيا: دور المنهج الاستدلالي في سن القوانين وحل النزاعات

علاوة على دور المنهج الاستدلالي في الكشف عن وجود القانون وجوهره، وغاياته يتجلى دور المنهج الاستدلالي أيضا في عمليات سن القوانين (1) و إرشاد القضاة لحل النزعات، لأن الحكم ما هو إلا عملية استدلالية تبدأ من تكييف الوقائع وتنتهي بإصدار الحكم (2).

1: استخدام الاستدلال في سن القوانين

للمنهج الاستدلالي دور في سن القوانين، حيث يستعين به المشرع في هذه العملية عندما ينطلق من القواعد القانونية المنشورة كمقدمات كبرى ليصل إلى قواعد قانونية أخرى عن طريق القياس فيمنع المشرع مثلا فعلا ما؛ بالاعتماد على منعه لفعل آخر منصوص عليه كلما كان الفعل الجديد يتمتع بنفس السبب وبنفس العلة، وبهذه الآلية يستطيع المشرع أن يتصدى للمستجدات التي لا يجد لها حلا[1] ؛ فالاستعانة بالمنهج الاستدلالي في رسم السياسات التشريعية التي ترتكز على منطلقات و فلسفة و إيديولوجية سائدة في المجتمع تكون مصدرا لاستلهام هذه التشريعات[2]، وهذا ما يؤكد أن المنهج الاستدلالي يعتبر طريقة مساعدة لسن القوانين.

2: استخدام المنهج الاستدلالي في حل النزاعات

في صدد استخدام القضاة للاستدلال العقلي في حل النزاعات؛ طرح الباحثون ثلاثة طرائق منهجية مختلفة، الطريقة الأولى منهم تتمثل في الطريقة الاستنباطية التي رأى أصحابها أن الحكم القضائي يجب أن يطرح مسبقا خلال اختيار المقدمات مما يجعلها ترضي طرفي النزاع والمتخصصون في القانون والرأي العام، لكونها تستخدم تبريرها بأثر رجعي، وهذا ما جعل "أ. بايار" يسميها بالخاصية التراجعية للاستدلال القانوني، وجعل أيضا"شايم برلمان" يسميها بالاستدلال الغائي للقاضي. ولذلك انتقدت هذه الطريقة في كونها تجعل من الاستدلال القانوني منطقا جامدا يحول العدالة إلى آلة لإصدار الأحكام القضائية، وهو ما يدفعها لأن تكون خطرا على الموضوعية والشمولية[3]، بينما ذهب أصحاب الطريقة الغائية إلى مطالبة القضاة بالتعليل اللاحق للقرارات المتخذة، وهذا جعلها تضع الواقع الاجتماعي الملموس في معاناة مما جعلها تفتح المجال أمام الشطط، بينما ذهب أصحاب الطريقة التوفيقية إلى أن الأحكام القضائية تصدر بناء على حالة خاصة، لأنها تكشف على حدود القياس القانوني الذي يشكل الهدف المميز لتحقق منهجي للقانون، وفيها يصوغ هنري موتولسكي القياس القانوني على النحو التالي:

" لدينا دعوى ولدينا حكم قضائي مرتبط بها؛

غير أن هذه القضية تتضمن حالة خاصة؛

---

[1] Fouadbac، محاضرات في الحقوق (منهجية)، 23 ماي 2017، الرابط: http://fouadbac.blogspot.com/2017/05/blog-post.html ، تاريخ المشاهدة 26 مارس 2019.

[2] Admin، المرجع السابق.

[3] بول دوبوشي، **القانون والتداوليات (الحجاج القانوني)**، ترجمة حافظ اسماعيل علوي، نبيل موميد، علامات 31، ص 121- 129.

إذن يصدر الحكم القضائي على هذه الحالة الخاصة"[1].

تسمى الطريقة التوفيقية بطريقة القياس الاقتراني لأنها تقرن بين مقدمة كبرى(المبدأ القانوني) و مقدمة صغرى(الوقائع المادية) والنتيجة التي تتمثل في الحكم الذي يشمل تطبيق القانون على الوقائع المادية[2].

رغم اختلاف الطرائق المشار إليها أعلاه في تحديد شكل الاستدلال وطريقته، إلا أنها قد أبانت عن إمكانية استخدام القضاة للمنهج الاستدلالي في تكييف النزاعات المعروضة عليهم فيما إذا كانت مسائل واقع أم قانون[3]، لأنه إذا لم يكن حل القضاة للنزاعات ممكنا إلا بربط الوقائع المادية التي تشكل مقدمة صغرى بالقواعد القانونية التي تشكل المقدمة الكبرى، فإن هذه المسائل تعتبر مسائل قانون، أما مسائل الواقع فلا يمكن حل النزاع فيها إلا بربط وقائعها المادية التي تشكل المقدمتين الصغرى والكبرى معا.

---

[1] بول دوبوشي، المرجع السابق، ص 121- 129.

[2] Fouadbac، المرجع السابق.

[3] مناهج العلوم القانونية س 2، المرجع السابق.